

نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ الْمِثْقَالَيْنِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْدِينِ الْمُسَمَّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورَةِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مَعَ

أَكْنَ الْحَوَاشِي

قَالَ الْعَلَامَةُ اللَّكْنَؤِي

أَمَّا الْمَخْتَصَرُ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ الْمَعْرُوفِ بِأَصُولِ الشَّاشِي
الْمُتَدَاوِلِ فِي زَمَانِنَا... فَذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشْفِ أَنَّ اسْمَهُ الْخَمْسِينَ
وَأَنَّهُ لِنِظَامِ الْدِيْنِ الشَّاشِي قِيلَ كَانَ سَنَ الْمَصْنُفِ لِمَا صُنِفَ
خَمْسِينَ سَنَةً فَيَسْمَاهُ بِهِ



سلسلہ مطبوعات - ۰۳۶

نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى طَبْعِ الْمَتْنِ الْمُبْتَنِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَالْدِّينِ الْمُسَمًّى بِالْخَمْسِينَ الْمَشْهُورِ بِهِ

أُصُولُ الشَّاشِي

مع

أَسْنُ الْحَوَاشِي

قال العلامة اللكنوي

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسین“ وأنه لنظام الدين الشاشي قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسین سنة فسماه به“

الميزان ناشران و تاجران کتب
الکریم مارکیٹ اردو بازار لاہور پاکستان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المحتشى العلامة عوفيوضه الخاص العام

هو مجمع الفضل والكمال مرجع أرباب الفضل محسبوا القرآن أعلم علماء الزمان مولانا الحافظ محمد بركت الله
 سله الله ابقاه ابن المحقق بجليل المدق النبيل مولانا الحافظ محمد احمد الله بن امام الرياضيين سادة المتقدمين
 بحر العلوم والنجاة مولانا المفتي محمد نعمت الله بن سندا الفضلاء سيد العرفاء الذي هوية مزايا الله مولانا المفتي
 محمد نوري الله بن اثرا العلوم الخفي الجلي مولانا المفتي محمد ولي (آخر المشهور في الزمان ملا محمد حسن) بن انا صبية
 الهك القاضي علام مصطفى بن الفاضل الاشراف ملا محمد سعد الكبرياء سلطان المحققين برهان
 المدققين ملا محمد قطب الدين الشهيد السامي نسبة الى ساهلي بالكسر المتوفى سنة ثلث مائة ألفا بن مولانا
 عبد الحلیم بن مولانا عبد الكريم بن شيخ الاسلام مولانا احمد بن قدوة العظماء حافظ الدين محمد الاوهي مولانا
 منشأ ابن الشيخ فضل الله بن الشيخ محي الدين الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصاري الهروي
 ابن مولانا اسماعيل بن مولانا سلحق بن مولانا دود بن مولانا عزيز الدين بن مولانا جمال الدين بن خواجه محمد
 ابن خواجه غياث الدين بن خواجه معزالدين بن خواجه حبيب الله بن خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين
 ابن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمود بن ايوب بن جابر بن
 مقرئ لباري عبد الله الانصاري بن ابي منصور محمد بن ابي معاذ بن محمد بن احمد بن علي بن جعفر بن منصور بن سيدنا
 ابي ايوب الانصاري صاحب سوال الله صلى الله عليه وسلم هذا نسبة من جهة اهل البيت وقام من جهة الام فهو ابن بنت الفضل
 الكامل العالم مولانا محمد عظيم الله بن صاحب العلم والنجاة مولانا المفتي محمد حفيظ الله بن زبدة
 العرفاء في عصره عمدة العلماء في دهره مولانا حبيب الله بن مولانا محمد الله بن مولانا احمد عبد الحق بن الملا
 محمد سعيدا وسطا بناء مولانا قطب الدين الشهيد الى اخره ولا رتة في شعبان سنة ست وتسعين بعدة الف
 والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والتحية في الوطن المشتهر بكنو بغية الامر وسكون الكاف فتم النون
 واخره واوساكنة بلدة عظيمة من بلاد الهند اقلية القرآن عنده من فضل من الله ذي الجود والنجاة عنه الملا
 محمد فضل الله رحمه الله من الجنة اعلاها عطاء تباركا وبيتنا شرع في قراءة القرآن فحمة وقوا بعض الكتب
 الهندية ثم شرع في تحصيل الانكليزية على فو عاة ابناء عصره قد كان عمه المذكور يمنع عنه لكونه لسان الكفرة ولم يلتفت
 احد الى قوله ما عمل عليه لكونه ضروريا للمعيشة الدنيوية فاذا نزل عينا ذهب بصرها فاعالجها اطباء وعجزوا
 يتقنونه قد اال بصرها فلا يعق ولا ينفع الدواء فانكرا علاجه فقال عمه المذكور لا يبقا نترك اللسان الا نكلزية

وتعهد لحفظ القرآن فيبدأ أن شاء الله تعالى فقبل بيه في لك فشفاه الله تعالى بكره ومته وفضله فاشتغل في حفظ
القرآن وختمه في أربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفهامة
مولانا محمد قوام الله جهه الله بعضها على الخية لا كبر في المقام الجليل لا فخر الذي لا تعد مناقبه ولا تحصر حسناته
والى مولانا محمد عظم الله مد ظله بعضه على الخية عالم العلوم العربية واقفا لا سرا لا لهية الحافظ المحامد الشيخ
محمد قيام الدين عبد الباري عم فيض الجاري اشتغل في التغزل الفارسي عند خوجه عزير الدين اللكنوي
وفي التغزل الهندية عند مولانا محمد نعام الله بن العالم النبيل والفاضل الجليل مولانا ولي الله رحمه الله فتركي على
تدريس الشيخ امير احمد المينائي اللكنوي قد اعطاه الله فهما لطيفا وعقلا سليما خصوصا في علم الادب فرتب
ديوانين في الهندية وتلمذ عليه في التغزل كثير من الرجال فلما توجه الى التصنيف التاليف حرق يوانيه اعرض عنه
لانه يرى للعلماء ولا نه جاء منعه في الحديث لما فيه من الكذب فلما جاء في القرآن الشعراء يتبعهم الغاؤون وعلم العلوم
العربية لجماعة من الناس حتى انه يعلم في تلك الاوان في المدة النظامية الواقعة في طر العلم والعمل فونكي محل وايضا
تلمذ عليه في العلوم الفارسية جماعة لا تعد لا تحصى وبائع على يداخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف
ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد الرزاق قدس الله سرهم واقعة البيعة التي تمس مولانا محمد عبد الوهاب
للبيعه فاجاب بان كفاك خلوص قلبك لا حاجة لك الى البيعة فسكت بعد ما ان ارتحل مولانا الممدوح من هذا
الدار الى دار الآخرة فراه الملا في المنام بعد ما كان قد ذهب الى حديق مولانا انوار الحق ليحضر في مجلس احد من اهل كابر فرأى
الباب مغلقا والناس مجتمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فرأى الملا محمد عبد الوهاب كنه جالس في المسجد
حذاء المقبرة فذهب اليه سلم عليه فضحك اعطاه ظر فاملا من الحلوى فاخذ الملا وذهب به الى المقبرة واكلمه فاذن
انته عن المنام وجد نفسه في مقامه فلما اصبح كتبه لرفيا الى ابنة الاصغر قد كان ابنا همل في مثل المنواة فاجاب بان الملا
من المبايعه في سلسلته ما اني فلا اعلم كيف يكون هذا واني قد سددت باب المبايعه فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا
محمد عبد الرؤف اغنى ضعفه بعد فذهب اليه بانسه اقام هناك وذهب الملا واعتياه فقال للملا للبيعه على يد
فبايع الملا ورجال اخرين على يد وقاسم الحلوى من عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل القادريه
والپشتية والسهروردية والمصافحة وله سائيد كثيرة منه كالاوائل والسلاسل كلها مذكورة في الباقيات
الصالحات لا زال مفيدا مفيضا راغبا الى نشر العارف لربانية والفيوضات الرحمانية فبعد ان شغل مرشد رضى الله
في المنام ان الملا محمد عبد الوهاب يقول له لم لا تذهب للحج فقال لا استطيع ان اذهب فقال اذهب واذهب عن اجير
قل قولي هذا للملا عبد الباري سلم فلما ذكر الرويا فقال الملا من تجد يد البيعة في السلسلة القادريه واجازة السلسلة
الپشتية فحج الملا البيعة على يد وحصل منه اجازة تام ومعه ذلك لم ياخذ البيعة لاحد من الناس اجتنابا

عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها التحقيقات المنطقية على شرح الشمسية المعروف بقطبى التعليق
 الاسعد على حاشيته للسيد رفيع الاشتباه عن شرح السلام بحمد الله وتحقيق الاقن على شرح السلام
 الاحسن واصعاد الفهم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للمبيد وتنوير المصباح على مراح
 الارواح والترتيب للقيوم على شرح الجاهى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب ارشاد الطلبة على النور
 الصفا وازالة الخفا عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى في تشريح الحسامى خلعت حمانى في احوال الشيخ الجيلى
 وبكاء العينين في شهادة الحسين وانوار الاقنية ترجمة تذكرة الاوليا و امرأة الواعظين ترجمة درة النا صعين
 ومنية الراغبين ترجمة غنية الطالبين وانوار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم
 الثبوت واحسن الحواشى على اصول لسانى والزواهر العمد ترجمة جواهر الخمسة وتنجمة
 فصول الحكم ورسالة في ولادة النبى ورسالة في احوال الخلفاء الراشدين وله حواشى عديدة
 على اكثر الكتب منها پنج گنج والزيادة والزنجانى وصوف مير والضرير والكبرى والتهذيب وشرح التهذيب
 ومختصر الميزان طيسا خوجى قال اقول وغنية المستملى والقدرى وشرح الاسباب والعلامات
 ومختصر المعانى ونفحة اليمن وله شرح كبير للفصول الاكبرى حاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها
 خوفا لا لطالب اكثرها طبع مرة بعد اخرى تصانيفه دالة على بجر علمه له تقاريف على اكثر الكتب العربية
 والفارسية والهندية لا تحصى عدد دهر تزوج اول بنت الشيخ فلا حسين الصديق من شيوخ كنو
 فى الربيع الثانى سنة ١٠٢٢ هـ فمات بقضاء الله وقدره فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٢ هـ فبعث فاتها تزوج بنت
 القاضى محمد حسن السها لوى الانصارى بنسبه يتصل من نسب الملا بعد شهيد السها لوى له
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب الالاء ورزقه الله
 علما نافعا وفهما كاملا ويكون مثل اجلادة الذين لا مثل لهم فى عصرهم ولا فى عصر
 ما بعدهم اللهم امين ثم امين له اخلاق مرضية وافعال حسنة منها التوسط فى ملابسة
 وما كله والاجتناب عن لباس الشهرة والرويا الصادقة وعدم اضاءة
 الزمان فى الملاهى والتواضع للمستواضعين وخدمة الامعة
 وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق
 المقام فى توصيفه ومع ذلك قد طال
 وما حرت فى شانه قليل عما هو فى ذاته

حقه احقر عبد الله محمد عن الله عفا الله عنى انصاى للكنى الفركى بحسنة الله نوبه الخفى

الأصل الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أعزى منزلة المؤمنين بكونهم خطابة ورفع درجة
العالمين بمعاني كتابه وخص المستنبيين منهم بمنزلة الأصابة
وقابة الصلوة على النبي وأصحابه السلام على أبي حنيفة وأصحابه
ولبعد فإن أصول لفقه أربعة كتاب الله تعالى وسنة
رسوله وأجماع الأمة والقياس فلا بد من البحث في كل واحد
من هذه الأقسام ليعلم بذلك طرق تخرجه الأحكام
الشرعية

في كتاب الله تعالى فصل في الخاص والعام فالخاص لفظ وضع
العلمي معلوم أو يسمى معلوم على الافراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد

بحث
لئون اصول لفقه
الاربعة

اصول الشاشی
حسن الحوشتی علی
الامید من القلہ

[illegible]

الاصول الاول

٤

الكتاب

قلنا علمنا ما فرضنا عليهم في احوالهم خاص في التقدير الشرعي
فلا يترك العمل به باعتبار انه عقد مالي فيعتبر بالعقود المالية فيكون
تقدير المال فيه مكمولا الى رأي الزوجين كما ذكره الشافعي وفتح
على هذا ان الفل فلان لفضل لعباد افضل من الاشتغال بالنكاح ابلغ
ابطاله بالطلاق كيف ما شاء الزوج من جميع وتفرق ابلح ارسال
الثلاث جملة واحدة وجعل عقد النكاح قابلا للفسخ بالخلع كذلك
قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره خاص في وجود النكاح من المرأة
فلا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام ما امره نكحت
نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ويتفرع منه
الخلاف في حل الوطئ ونزول المهر والنفقة والسكنى ووقوع
الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما ذهب اليه قدام اصحابنا
بخلاف ما اختاره المتأخرون منهم اما العام فنوعان عام خاص
عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم يخص عنه
شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا
اذا قطع يد السارق بعد اهلك المسرور عند لا يجب عليه

تقسيم العام الى قسمين

منه ما هو في حق الزوجين من احوالهم خاص في التقدير الشرعي
فلا يترك العمل به باعتبار انه عقد مالي فيعتبر بالعقود المالية فيكون
تقدير المال فيه مكمولا الى رأي الزوجين كما ذكره الشافعي وفتح
على هذا ان الفل فلان لفضل لعباد افضل من الاشتغال بالنكاح ابلغ
ابطاله بالطلاق كيف ما شاء الزوج من جميع وتفرق ابلح ارسال
الثلاث جملة واحدة وجعل عقد النكاح قابلا للفسخ بالخلع كذلك
قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره خاص في وجود النكاح من المرأة
فلا يترك العمل به بما روي عن النبي عليه السلام ما امره نكحت
نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ويتفرع منه
الخلاف في حل الوطئ ونزول المهر والنفقة والسكنى ووقوع
الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلاث على ما ذهب اليه قدام اصحابنا
بخلاف ما اختاره المتأخرون منهم اما العام فنوعان عام خاص
عنه البعض عام لم يخص عنه شيء فالعام الذي لم يخص عنه
شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لا محالة وعلى هذا قلنا
اذا قطع يد السارق بعد اهلك المسرور عند لا يجب عليه

الاضل الاول

والله اعلم بالصواب

لن كان معلوم

الأصل الأول ٩ الكتاب

وكذلك قوله تعالى وأما تلكم التي أضعكم يقتضي عمومها
حرمة نكاح المُرْضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصية ولا البصاة
ولا الأم وأجدة ولا أبا وأجدتان فلم يمكن التوفيق بينهما في خبر الخبر
وأما العام الذي خص عنه البعض فحكمه بأنه يجب العمل به في الباقي
مع الاحتمال فإذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر
الواحد والقياس إلى أن يبقى ثلث ويبعد ذلك لا يجوز فيه العمل به وإنما جاز
ذلك لأن المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو أخرج بعضا
فهو لا يثبت له احتمال في كل فرد معين فجاز أن يكون باقيا تحت
حكم العام جاز أن يكون داخل تحت دليل المخصص فاستوى الطرفان
في حق المعين فإذا قام الدليل الشرعي على أنه من جملة ما دخل تحت
دليل المخصص تخرج جانب تخصيصه وإن كان المخصص يخرج
بعضا معلوما عن الجملة جاز أن يكون معلوما بعلية موجبة في هذا الفرد
المعين فإذا قام الدليل الشرعي على جواز تلك العلة في غير هذا الفرد المعين
تخرج جهة تخصيصه فيعمل به مع وجوبه احتمال فصل في المطلق
والمقتضى هب صحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى

باحت العام المخصوص منه البعض

الكتاب	١٠	الاصول الاول
--------	----	--------------

[illegible][illegible]

تعلقه بالاختلاف
في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

الاصول الاول

١٣

الكتاب

سقط اعتبار ارادة غيره ولهذا اجمع العلماء رحمهم الله تعالى
على ان لفظ القراء المذكور في كتاب الله تعالى محمول على الحيض
كما هو من ههنا وعلى الظاهر كما هو مذهب الشافعي وقال محمد
اذا اوصى لمولى بنى فلان لبنى فلان مولى من اهل بيت من اسفل
فما تبطل الوصية في حق الفريقين لاستحالة الجمع بينهما وعدم الرجحان
وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجته انت على مثل امي لا يكون مظاهرا لان
اللفظ مشترك بين الكرامة والحمة فلا يترجح جهة الحمة الا بالنية
وعلى هذا قلنا لا يجب لتطير في جزاء الصيد لقوله تعالى فجزاء مثلها
قتل من النعم لان المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة
وقد اريد المثل من حيث المعنى بهذا النص في قتل الحمام العصفور
بالاتفاق فلا يزداد المثل من حيث الصورة اذ لا عموم للمشارك اذ لا يسقط
اعتبار الصورة لاستحالة الجمع ثم اخرج بعض جوه المشترك بغالب الرأي
يصير موقولا وحكم الموقول وجوب العلاج مع احتمال الخطاء ومثله
في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على غالب نقد البلد ذلك
بطريق التاويل لو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحل الاقراء

المشترك والموقول

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

في جواز ايراد
الاشترار
الاختلاف

الأصل الأول

١٥

الكتاب

من آية الملامسة سقط اعتبار إرادة المتبرع باليد قال محمد
إذا أوصى لموالياه وله موالى اعتقهم لموالياه موالى اعتقهم كانت
الوصية لموالياه دون موالى مواليه وفي السيرة الكبر لو استأمن أهل
الحرب على إباءه هو لا تدخل لأجل ذلك في الأمان ولو استأمنوا على
أمنهم لا يثبت الأمان في حق الجبلات وعلى هذا قلنا إذا أوصى بكبار
بنى فلان لا تدخل المصابة بالفجور في حكم الوصية ولو أوصى ببن
فله بنون وبني بنيه كانت الوصية لبنيه دون بني بنيه قال محمد
لو حلف لا ينك فلاهية وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو نكحها
أو يحنث ولئن قال إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحنث لو دخلها
حافيا أو متعجلا أو رابعا وكذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحنث لو كانت
الدار ملكا لفلان أو كانت باجرة أو عارية وذلك جمع بين الحقيقة والجواز
وكذلك لو قال عبد حتى يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا أو نهارا
يحنث قلنا وضع القدم صريح بآغاز الدخول بحكم العرف الدخول
لا يتفاوت في الفصلين دأر فلا صار مجازا عن الدخول مسكونا وذلك
لا يتفاوت بين أن يكون ملكا له وكانت باجرة له واليه في مسألة

بحث الحقيقة والجواز

في قولنا لا ينك فلاهية وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو نكحها أو يحنث ولئن قال إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحنث لو دخلها حافيا أو متعجلا أو رابعا وكذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحنث لو كانت الدار ملكا لفلان أو كانت باجرة أو عارية وذلك جمع بين الحقيقة والجواز وكذلك لو قال عبد حتى يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا أو نهارا يحنث قلنا وضع القدم صريح بآغاز الدخول بحكم العرف الدخول لا يتفاوت في الفصلين دأر فلا صار مجازا عن الدخول مسكونا وذلك لا يتفاوت بين أن يكون ملكا له وكانت باجرة له واليه في مسألة

في قولنا لا ينك فلاهية وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو نكحها أو يحنث ولئن قال إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحنث لو دخلها حافيا أو متعجلا أو رابعا وكذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحنث لو كانت الدار ملكا لفلان أو كانت باجرة أو عارية وذلك جمع بين الحقيقة والجواز وكذلك لو قال عبد حتى يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا أو نهارا يحنث قلنا وضع القدم صريح بآغاز الدخول بحكم العرف الدخول لا يتفاوت في الفصلين دأر فلا صار مجازا عن الدخول مسكونا وذلك لا يتفاوت بين أن يكون ملكا له وكانت باجرة له واليه في مسألة

في قولنا لا ينك فلاهية وهي اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو نكحها أو يحنث ولئن قال إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان يحنث لو دخلها حافيا أو متعجلا أو رابعا وكذلك لو حلف لا يسكن دار فلان يحنث لو كانت الدار ملكا لفلان أو كانت باجرة أو عارية وذلك جمع بين الحقيقة والجواز وكذلك لو قال عبد حتى يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلا أو نهارا يحنث قلنا وضع القدم صريح بآغاز الدخول بحكم العرف الدخول لا يتفاوت في الفصلين دأر فلا صار مجازا عن الدخول مسكونا وذلك لا يتفاوت بين أن يكون ملكا له وكانت باجرة له واليه في مسألة

على السداد او كانت الحقيقة
 فالحقيقة اول الان الاصل في الكلام
 الحقيقة ولم يوجد الباري فيجب العمل
 به بالاطلاق ١٢
 في الحقيقة ١٣
 في الحقيقة ١٤
 في الحقيقة ١٥
 في الحقيقة ١٦
 في الحقيقة ١٧
 في الحقيقة ١٨
 في الحقيقة ١٩
 في الحقيقة ٢٠

[illegible]

نام
 دون الكرخ و متناول الماء انفس
 وان كان تقيته ١٢ الثاني فتيقته ان يكون ابتداء
 لا يستلزم ذلك لا ثبات الا بالكرخ خاصة
 شتر من التقيته حتى لو كرخ بغير شتر
 متغير في الاغتراف او الشتر ١٣ قوله
 وحيث فبر او ب الاغتراف ١٤ قوله
 وحيث فحيث بوجوده ١٥ قوله
 فان ارادة وضع القدم في مكان معتبرا
 انما يتغير في الارادة في العمل حتى لو كان لها
 في العمل لا يتغير في الارادة في العمل حتى لو كان لها
 لاسكان وضع القدم في الارادة في العمل حتى لو كان لها
 لاسكان وضع القدم في الارادة في العمل حتى لو كان لها

مجبورہ کا
ذوق لاہیئت قائم
ستملا تکلیف آوردہ عن امتی
قلت ہو مجبور بالنتیجہ الی احد جزئیہ لا مطلق
القدم اندک بحصل مجبور ہو
فانہ فیہ

14

الكتاب

القدر م عبارة عن مطلق الوقت لان اليمين اذا اضيفت الى فعل لا يمتد
 يكون عبارة عن مطلق الوقت كما عرف فكان الحدث بهذا
 الطريق لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة انواع ثلاثة
 متعارضة وهي ضرورة ومستعملة وفي القسمين الاولين بصر الى
 المجاز لا اتفاق ونظير المتعارضة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة
 او من هذه القدر فان اكل الشجرة والقدر متعارضان فيصرف ذلك الى
 شجرة الشجرة والى ما يحل في القدر حتى لو اكل من عين الشجرة ومن عين
 القدر بنوع تكلف لا يحنث وعلى هذا قلنا اذا حلف لا يشرب
 من هذا البير ينصرف ذلك الى الاعتراض حتى لو فرضنا انه لو
 كرع بنوع تكلف لا يحنث بالاتفاق ونظير المجردة لو حلف لا يضع
 قدماه في دار فلان فان ارادة وضع القدم هي مجردة عادة وعلى
 هذا قلنا التوكيل بنفس الخصومة ينصرف الى مطلق جواب الخصم حتى يسع
 للوكيل ان يجيب نعم كما يسع ان يجيب بلا ولا ان التوكيل
 بنفس الخصومة هي مجردة شي عا و عادة ولو كانت الحقيقة مستعملة
 فان لم يكن لها مجاز متعارف والحقيقة اولى بلا خلاف وان كان لها

[illegible]

[illegible]

في حق لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك البضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سببا محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق الذي هو مزيد لملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريح الطلاق
لأننا نقول لا نجعله مجازاً عن الطلاق بل عن المزيد لملك المتعة
وذلك في لبان إذا رجعي لا يزيد ملك المتعة عندنا ولو قال لأمته
طلقت ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يجوز أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
أهبة وأتملك وأبيع لأن أهبة بحقيقة توجب ملك الرقبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في إلقاء فكانت أهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع وأهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكون المحل متعيناً لنوع من الجان لا يحتاج فيه إلى لنية لا يقال ولما كان

بحث
تفريع الأحكام على قسمي
الاستعارة

في ملك المهر فان ثبتت عليه التهمة لا لعدم
صحة الاستعارة ومثال الثاني إذا قال امرأة حررتك نوى بالطلاق
يصح لأن التحريم بحقيقة يوجب زوال ملك البضع بواسطة زوال
ملك الرقبة فكان سبباً محضاً لزوال ملك المتعة فجاز أن يستعار
عن الطلاق الذي هو مزيد لملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازاً
عن الطلاق لوجب أن يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريح الطلاق
لأننا نقول لا نجعله مجازاً عن الطلاق بل عن المزيد لملك المتعة
وذلك في لبان إذا رجعي لا يزيد ملك المتعة عندنا ولو قال لأمته
طلقت ونوى به التحريم لا يصح لأن الأصل جازان يثبت بالفرع و
أما الفرع فلا يجوز أن يثبت به الأصل وعلى هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ
أهبة وأتملك وأبيع لأن أهبة بحقيقة توجب ملك الرقبة
وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في إلقاء فكانت أهبة سبباً محضاً
لثبوت ملك المتعة فجاز أن يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك
والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع وأهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع
ليكون المحل متعيناً لنوع من الجان لا يحتاج فيه إلى لنية لا يقال ولما كان

والمؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصالحون

ما سقته السماء فففيه العشر ونص في بيان العشر قوله عليه السلام ليس
في الخضراوات صدقة مؤول في نفى العشر لأن الصدقة تحتل وجوها
فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ ببيان
من قبل المتكلم بحيث لا يبق معه احتمال لتأويل التخصيص مثله في قوله
تعالى فمجدد الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن
احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال
التفريق في السجود فأنسد باب لتأويل بقوله اجمعون في الشرعيات
قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال
المتعة قائم فبقوله شهرا فسر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو
قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع
فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير بآي بقوله
من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يبين المراد به فيتخرج المفسر على
النص حتى لا يلزمه المال أو عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف
ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قال من نقد بلد كذا يتخرج المفسر
على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما أوردناه

بحث
تخرج المفسر على
النص

منه في قوله العشر ونص في بيان العشر قوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة مؤول في نفى العشر لأن الصدقة تحتل وجوها فيتخرج الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ ببيان من قبل المتكلم بحيث لا يبق معه احتمال لتأويل التخصيص مثله في قوله تعالى فمجدد الملكة كلهم اجمعون فاسم الملكة ظاهر في العموم لأن احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال التفريق في السجود فأنسد باب لتأويل بقوله اجمعون في الشرعيات قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقوله تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال المتعة قائم فبقوله شهرا فسر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع فقوله على ألف نص في لزوم ألف لأن احتمال التفسير بآي بقوله من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع يبين المراد به فيتخرج المفسر على النص حتى لا يلزمه المال أو عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف ظاهر في لا قرار نص في نقد البلد فإذا قال من نقد بلد كذا يتخرج المفسر على النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظائر ما أوردناه

في الشبان لا في الشيخان
ياخذ من البيت الذي كان فيه
كفنه ولا يهرب من ذلك
نقص من الشبان في نظر الناس
في الطار والشيخان في نظر الناس
في الطار والشيخان في نظر الناس

ازداد قوة على المفسر بحيث لا يجوز خلافه أصلاً مثاله في الكتاب أن الله لا
شيء عليهم وإن الله لا يظلم الناس شيئاً وفي الحكيمات ما قلنا في الأواراته
لفلان على الف من ثمن هذا العبد فإن هذا اللفظ محكم لزومه فلا
وعلى هذا نظائره وحكم المفسر والمحكم لزوم العمل به لا محالة ثم لهذه
الأربعة أربعة أخرى تقابلها فصد الظاهر الخفي وصد النص المشكل فصد
المفسر الجمل وصد المحكم المتشابه فالحق ما خفي المراد به بعضاً من حيث الصيغة
مثاله في قوله تع والسارق السارقة فاقطعوا أيديهما فإنه ظاهر في حق السارق
في حق الطار والنباش كذا في قوله تعالى لو أنية والوافي ظاهر في حق الزاني خفي
في حق الموطى وحلف لا يأكل فأكهة كان ظاهر فيها يتفكه به خفي في حق العنب
والرمان وحكم الخفي وجوب الطلب حتى يزول عنه الخفاء وأما المشكل فهو ما زاد
خفاء على الخفي كانه بعد ما خفي على السامع حقيقة دخل في إشكاله مثلاً
حتى يقال لما لا بالطلب بالتمام حتى يتم من أمثاله وتطير لا في
الأحكام حلف لا يأتد فإنه ظاهر في الخل والتب فإنما هو مشكل في
الحكم البيض الحين حتى يطلب في معنى لا يتدأم ثم يتأقل أن ذلك المعنى
هل يوجد في الحكم البيض الحين أم لا ثم فوق المشكل الجمل وهو ما حتم

بحث
الخف والمشكل والمجل
والمتشابه

[illegible][illegible]

[illegible]

وتمصيل المقصود وهو ما دارا اليه
وإنما عليك بالتفرقات فلا عليك المحل
أنتسأب دألا المدبر وأما الولد فظن
أنه في كتيبنا وليد لا في كتيبنا
أما لك الأثر في قول رسول الله
عليه السلام لا يباع ولا يربى
على الصدقة لئلا يباع ولا يربى
ولا يورث وهو من الثلث ويمكن أن
يجاب عنه بأن الكلب هو النسيب المحل
للتفرقات ولما كان التفرقات المحل
للتكتاب وانتفاعه فيه ناقصا
والمنع غير ما يمنع الكلب في الانتفاع
فخلات المدبر وأما الولد فلا في الفرق
قوله على ما في مدبر وأما المدبر
الذكر بين الكتاب والمدبر وأما المدبر

من ان التقابل فيها في الرق ودون
الكتاب **مسألة** قوله يا انا الذي وهو
في اللذة الغنى ومنه رتبة القلب وتوابع
الرق في الشرب من كل شيء كونه الما ليس
الاحكام كما ان الشبابة والقضاء والاولاد
في الحصار عزاء الكلف **مسألة** قوله لا يكون
الرق ناقصا لان الرق في زيادة الرق
كل من يتحقق كمال الرق ناقصا وان كان
في اليد يدوم الولد ناقصا فلا يتحقق
الكمال فلا يقع تحريره **مسألة** قوله من كل الوجوه
كذا في الشرب **مسألة** قوله من كل الوجوه
فانما زاد الرق المذكور في النفس لانه مطلق
والرق في الشرب في غير مطلقا فلا يلزم
وجوبه في الشرب

[illegible]

قلنا انك تبيع قولنا ودرت انت
 اجيب بادعويل على اننا ودرت بك كتابه
 لان عقد الكتاب لا يفسخ بعد موت سديد الكتاب
 وانما اولنا بذا لاننا لو درت المولى لفسد الكتاب
 بان يجوز الى الورق فمات المولى لفسد الكتاب
 قوله لم يفسد الكتاب لان احد الزوجين
 مملوكا من كل وجه ففسد الكتاب لان احد الزوجين
 مملوكا الاخر ففسد الكتاب لان الكتاب من وجه دون وجه
 او ملك الاخر على الاطلاق وكذا معنى البعض لان
 قوله لا يفسد على الاطلاق وكذا معنى البعض لان
 ويكون ثابتا على من يفسد به كذا في المشايخ المطلق
 كالكتاب من ان يفسد به كذا في المشايخ المطلق
 قوله... المطلق فان تنازل الكتاب ومقتضى
 غير الى المطلق يجرى على كل لا يفسد
 البعض ولو لم يكن مقتضى بين القاعدتين جيب
 بعض ذلك فما وجه التوفيق بين القاعدتين
 بان المراد من قوله المطلق مقتضى
 في الصفات ومن قوله المطلق مقتضى
 في الذات وذلك لان
 ما قلنا

الكتاب

[illegible]

الأصل الأول

المسلم للحربي انزل كان امنا ولو قال نزل ان كنت جارا فنزل لا يكون
 امنا ولو قال الحربي الامان فقال المسلم ان الامان كانا امنا
 ولو قال الامان ستعلم ما تلقى غدا ولا تعجل حتى ترى فنزل لا يكون امنا
 ولو قال شترى جارية لتخدمني فاشترى العبياء او الشلاء لا يجوز ولو قال
 اشترى جارية حتى طأها فاشترى ختمه من الرضاع لا يكون عن الموكل
 وعلى هذا قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فامقل
 ثم نقل فان في احدى جناحيه داء وفي الاخرى داء وانه ليقدّم الداء
 على الداء دلّ سياق الكلام على ان المقل يدفع لانه هنا ولا من
 تعبّد حقا للشرع فلا يكون الايجاب وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء
 عقيب قوله تعالى فمنهم من يلهو بك في الصدقات يدل على ان
 ذكر الاصناف لقطع طبعهم من الصدقات ببيان المصارف
 لها فلا يتوقف الخروج عن العهد على الاداء الى الكل والوابع قد
 ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم مثاله قوله تعالى
 فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وذلك لان الله تعالى
 حكيم والكفر قبيح والحكيم لا يأمرون به فيترك دلاله اللفظ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

من غير ان يكون
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا

على الامر بحكمة الامر على هذا قلنا اذا وكل بشيء المحرفان كان مسافرا
تدل على الطريق فهو على المطبوخ او على المشوي ان كان صاحب منزل فهو على
النق ومن هذا النوع يمين القوم مثله اذا قال تعالى تغد معي فقال الله
ولا تغدي ينصرف ذلك الى الغداء المذموم اليه حتى لو تغد بعد ذلك
في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحنث وكذا اذا قامت المرأة
تريدا الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصورا
على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحنث والخامس قد تترك الحقيقة
بدلالة فعل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله العقاب
الحرة بلفظ البيع والهبة والتملك الصدقة وقوله لعبد وهو معترف
النسب من غير هذا ابني وكذا اذا قال لعبد وهو اكبر سنا من
المولى هذا ابني كان مجازا عن العتق عند ابني حنيفة رضي الله عنه
خلافها لما بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند
وفي حق الحكم عندها فصل في متعلقات النصوص نعتي بها عبارة النص
واشارته ودلالة واقتضاءه فاقا عبارة النص فهو ما سبق الكلام
واجله وأريد به قصدا او اما اشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص

من غير ان يكون
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا

من غير ان يكون
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا

بحث
تترك الحقيقة بدلالة
الكلام

من غير ان يكون
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا

من غير ان يكون
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا

من غير ان يكون
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا
منه نذرا لان العسل كذا
المنسب من زيد لا يتصل ان يكون
كلاما ولا كبريا حقيقة العسل كذا
للاصناف من غير ان يكون العسل كذا

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا سبق لكلامه لأجله
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
والأرض التي كانوا بها يستولون إلى أن يتحصنوا بالدين الإسلامي
الزيت فانه سبق لبيان استحقاق الغنية فصارت نصا في ذلك قد ثبت
فقرهم بنظم لنص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم
سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم ثبت
فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للمسلم
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت
الاستيلاء وثبوت الملك للغاربي وعجز المالك عن انتزاعه من يده
وتفريغاته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
قوله تعالى تراءتوا الصيام إلى الليل فانه مساك في أول الصبح تحقق
مع الجناية لأن من ضرورة حل مباشرة إلى الصبح أن يكون الجزء
الأول من النهار مع وجود الجناية والامسالك في ذلك الجزء صوم
أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجناية لا تنافي الصوم
ولزم من ذلك التوضيعة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرغ
منه أن من ذاق شيئا بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء والحاجل
ممنوعين من ذوق شيئا بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء والحاجل

بحث
عبارة النص إشارة
وامثلتها

قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم والأرض التي كانوا بها يستولون إلى أن يتحصنوا بالدين الإسلامي الزيت فانه سبق لبيان استحقاق الغنية فصارت نصا في ذلك قد ثبت فقرهم بنظم لنص فكان إشارة إلى أن استيلاء الكافر على مال المسلم سبب لثبوت الملك للكافر ولو كانت الأموال باقية على ملكهم ثبت فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للمسلم بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت الاستيلاء وثبوت الملك للغاربي وعجز المالك عن انتزاعه من يده وتفريغاته وكذلك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى قوله تعالى تراءتوا الصيام إلى الليل فانه مساك في أول الصبح تحقق مع الجناية لأن من ضرورة حل مباشرة إلى الصبح أن يكون الجزء الأول من النهار مع وجود الجناية والامسالك في ذلك الجزء صوم أما العبد بتمامه فكان هذا إشارة إلى أن الجناية لا تنافي الصوم ولزم من ذلك التوضيعة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرغ منه أن من ذاق شيئا بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء والحاجل ممنوعين من ذوق شيئا بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء والحاجل

على تلك العلة قال الامام القاضي بزيدي ان قولك يدين في تافيف
كرامة او يحرم عليهم تافيف لا يبرين وكذلك قلنا في قوله تغيايها الذين
افنوا اذ انقضى الالية ولو فرضنا بيعا او يمنعا العاقدين عن السعي
الى الجمعة بان كانا في سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا
قلنا اذا حلف لا يضرب امراته فمدا شعرها او عضها او خنقها يموت
كان بوجه الا يلام ولو وجد صورة الضرب مدا الشعر عند الملاعبة
الا يلام لا يموت ومن حلف لا يضرب فلانا فضربه بعد موته يموت
لانعدام معنى المضرب هو لا يلام وكذلك لو حلف لا يتكلم فلانا فكله بعد
موته لا يموت لعدم الا فها م باعتبار هذا المعنى يقال اذا حلف لا يأكل
لحمنا فاكل لحم السمك او الجراد لا يموت وتواكل لحم الخنزير او الانسان
يموت لان العالم باول السماع يعلم ان الحامل على هذا اليمين انها هو
الا حذرنا عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تناول الدمويات
فيلزم الحكم على ذلك واما مقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق
معنى النص الا به كان النص اقتضاه ليصير في نفسه معناه
مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا انعت المرأة

الكتاب

44

الأصل الأول

فَقَدْ رَمَدَ كَوْنُ فِي خِصِّ الرَّاحِدِ عَلَى هَذَا يُخْرِجُ الْحُكْمَ فِي قَوْلِهِ إِنَّ

اَكَلْتُ نَوِيْ بِهٖ طَعَامًا دُونَ طَعَامِ لَانَ الْاَكْلِ يَقْتَضِي طَعَامًا

فكان ذلك ثابتاً بطريق الإقتضاء، فيقتضى رتبة الضم والضمير

ترتفع بالغير المطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لا التخصيص بعينه

العموم ولو قال بعد الذبح هل عتدي ونوعه الطاعة فمقتضى الطاعة

اَوْتِيْنَا لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ قَدْ تَخَذَ ذَا الطَّاوِثِ زَوْجًا

[illegible]

مذكورة وهذا كان النسخ به رجعيان صفة البيوت مراكمة

على قدر الضرورة فلا يثبت بغيري الا قضاء ولا يقع الا واحد لما ذكره

فصل في الامر بالامر في اللغة قول القائل لغيره افعل في الشرع

تصرف الزام الفعل على الغيد وذكر بعض الأئمة أن المراد بالامر مختص

بِهَذَا الصِّغَةِ وَاسْتَحَالُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنْ حَقِيقَةُ الْأَمْرِ يَخْتَصُّ

بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ فِي الْأَزَلِ عِنْدَنَا وَكَلَامُهُ أَمْرٌ

وَنَحْنُ وَأَخْيَارٌ وَاسْتِخْبَارٌ وَاسْتِحْوَاجٌ وَجَدَ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِي

الأزل واستحال أيضاً ليكن معناه ان المراد بالأزل من اللازم

يُخَصُّ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ فَإِنَّ الْمُرَادَ لِلشَّارِعِ بِالْأَمْرِ وَجَوَابُ

یست و بیست و نه از ده کتاب سید الشیخ

۱۲۳

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم آية للعالمين

[illegible]

بعض اصحاب
الشافعي من قال ان الامور
التي هي من جنسها لا يكون
الكلار ولكن لا يكون
منها ان لا يكون
كان مطلقا او مطلقا بشرط او مطلقا
بوصف الا ان الامر بالنقل يقع على
كل النسخ ويريد من العبد ان يتنقل
من بيت الى بيت او من دار الى دار
في النسخ العامي على المسامي ١٢
وقوله لا يكون ليس له ان يزوجه الوكيل
بالامر الاول ١٢
ولكن اس الامر بالنسخ هو الامارة واحدة
منها ان لا يكون ذلك بل ولا لشيء
طعن الغريب الذي يوهن واحد وقال
بعض الناس الامر بالنقل يقع على
الكل حقيقة لا يرد عليه
وقال الشافعي ١٢ ان لا يكون
حقيقة وجوبه كما ان حقيقة
بعض اصحاب الامور
والشافعي من قال ان الامور
التي هي من جنسها لا يكون
الكلار ولكن لا يكون
منها ان لا يكون
كان مطلقا او مطلقا بشرط او مطلقا
بوصف الا ان الامر بالنقل يقع على
كل النسخ ويريد من العبد ان يتنقل
من بيت الى بيت او من دار الى دار
في النسخ العامي على المسامي ١٢
وقوله لا يكون ليس له ان يزوجه الوكيل
بالامر الاول ١٢
ولكن اس الامر بالنسخ هو الامارة واحدة
منها ان لا يكون ذلك بل ولا لشيء
طعن الغريب الذي يوهن واحد وقال
بعض الناس الامر بالنقل يقع على
الكل حقيقة لا يرد عليه
وقال الشافعي ١٢ ان لا يكون
حقيقة وجوبه كما ان حقيقة

بعض اصحاب
الشافعي من قال ان الامور
التي هي من جنسها لا يكون
الكلار ولكن لا يكون
منها ان لا يكون
كان مطلقا او مطلقا بشرط او مطلقا
بوصف الا ان الامر بالنقل يقع على
كل النسخ ويريد من العبد ان يتنقل
من بيت الى بيت او من دار الى دار
في النسخ العامي على المسامي ١٢
وقوله لا يكون ليس له ان يزوجه الوكيل
بالامر الاول ١٢
ولكن اس الامر بالنسخ هو الامارة واحدة
منها ان لا يكون ذلك بل ولا لشيء
طعن الغريب الذي يوهن واحد وقال
بعض الناس الامر بالنقل يقع على
الكل حقيقة لا يرد عليه
وقال الشافعي ١٢ ان لا يكون
حقيقة وجوبه كما ان حقيقة

بعض اصحاب
الشافعي من قال ان الامور
التي هي من جنسها لا يكون
الكلار ولكن لا يكون
منها ان لا يكون
كان مطلقا او مطلقا بشرط او مطلقا
بوصف الا ان الامر بالنقل يقع على
كل النسخ ويريد من العبد ان يتنقل
من بيت الى بيت او من دار الى دار
في النسخ العامي على المسامي ١٢
وقوله لا يكون ليس له ان يزوجه الوكيل
بالامر الاول ١٢
ولكن اس الامر بالنسخ هو الامارة واحدة
منها ان لا يكون ذلك بل ولا لشيء
طعن الغريب الذي يوهن واحد وقال
بعض الناس الامر بالنقل يقع على
الكل حقيقة لا يرد عليه
وقال الشافعي ١٢ ان لا يكون
حقيقة وجوبه كما ان حقيقة

الاصل الاول ٣٥ الكتاب
والعصيان فيما يرجع الى حق الشئ سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم
الايتار ان يكون بقدر ولاية الامر على المخاطب لهذا اذا وجهت صيغة الامر الى
من لا يلزمه طاعته اصلا لا يكون ذلك موجبا لا ييتار واذا وجهتها الى من
يلزمه طاعته من العبد لزومه الايتار لا محالة حتى لو تركه اختيارا
يستحق العقاب عرفا وشرعا فاعلم هذا عرفنا ان لزوم الايتار بقدر ولاية
الامر اذا ثبت هذا فنقول ان الله تعالى ملكا كاملا في كل جنس
من اجزاء العالم وله التصرف كيف ما شاء واراد واذا ثبت ان
من له الملك القاصر في العبد كان ترك الايتار سببا للعقاب فما
ظنك في ذلك امر من اوجدك من العدم وادرك عليك شأيب النعم
فصل الامر بالفعل لا يقتضي لتكرار هذا قلنا لو قال طلق
امرأتي فطلقها الوكيل ثم تزوجها الموكل ليس للوكيل ان
يطلقها بارأه مولا ولا أول ثانيا ولو قال زوجني امرأة لايتنا ولا
هذا تزوجا مرة بعد اخرى ولو قال لعبد تزوج له يتناول
ذلك الامرة واحدة ان الامر بالفعل طلب تحقيق الفعل
على سبيل الاختصار فان قوله اضرب مختص من قوله افعل

بعض اصحاب
الشافعي من قال ان الامور
التي هي من جنسها لا يكون
الكلار ولكن لا يكون
منها ان لا يكون
كان مطلقا او مطلقا بشرط او مطلقا
بوصف الا ان الامر بالنقل يقع على
كل النسخ ويريد من العبد ان يتنقل
من بيت الى بيت او من دار الى دار
في النسخ العامي على المسامي ١٢
وقوله لا يكون ليس له ان يزوجه الوكيل
بالامر الاول ١٢
ولكن اس الامر بالنسخ هو الامارة واحدة
منها ان لا يكون ذلك بل ولا لشيء
طعن الغريب الذي يوهن واحد وقال
بعض الناس الامر بالنقل يقع على
الكل حقيقة لا يرد عليه
وقال الشافعي ١٢ ان لا يكون
حقيقة وجوبه كما ان حقيقة

بحث
في ان الامر لا يقتضي
التكرار

يتناول جنس واجب عليه مثله ما يقال إن الواجب في وقت
الظهر هو الظهر فتوجه الأمر داء ذلك الواجب ثم إذا تكررت
الوقت تكرر الواجب فيتناول الأمر ذلك الواجب الآخر
ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه ضرورة ما كان وصلوة فكان
تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار
فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقيّد به حكم المطلق
أن يكون كالأداء واجبا على التراخي بشرط أن لا يفوت في العزم
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر أن يعتكف شهرا له أن يعتكف
أي شهر شاء ولو كان يصوم شهرا له أن يصوم أي شهر شاء وفي
الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم أنه لا يصح
بالتأخير مفرطاً فإنه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثّر
إذا ذهب ماله صار فقيراً كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء
الصلاة في الأوقات المكروهة لأنه لما وجب مطلقاً وجب كاملاً
فلا يخرج عن العهدة بأداء الناقص فيجوز العصر عند الاحتمار
أداء ولا يجب قضاء وعن الكرخي أن موجب الأصل المطلق

بحث
نوع المأمور به مطلق
ومقيّد

هذا هو الأصل الأول وهو أن الواجب في وقت الظهر هو الظهر فتوجه الأمر داء ذلك الواجب ثم إذا تكررت الوقت تكرر الواجب فيتناول الأمر ذلك الواجب الآخر ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه ضرورة ما كان وصلوة فكان تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي تكرار فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقيّد به حكم المطلق أن يكون كالأداء واجبا على التراخي بشرط أن لا يفوت في العزم على هذا قال محمد في الجامع لو نذر أن يعتكف شهرا له أن يعتكف أي شهر شاء ولو كان يصوم شهرا له أن يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم أنه لا يصح بالتأخير مفرطاً فإنه لو هلك النصاب سقط الواجب المأثّر إذا ذهب ماله صار فقيراً كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء الصلاة في الأوقات المكروهة لأنه لما وجب مطلقاً وجب كاملاً فلا يخرج عن العهدة بأداء الناقص فيجوز العصر عند الاحتمار أداء ولا يجب قضاء وعن الكرخي أن موجب الأصل المطلق

فتنين ان يقطع صل النية ويتاوى بالنية
 سن الصبح العظمى **ع** قوله سقطت
 فتنين اذ اى الى كان يستتر اذ الفتنين
 لقطع النائم عن الوقت فاما انفسه الدائم
 سقطت استتر اذ الفتنين لانهما لا يجعلان
 رمضان حبيب لطلعي لانهما لا يجعلان
 فى الوصف كما لفتنن فى سائر الجواهر
 باسم الجنس والنور على ان كان يقال
 فان زيد اللونى يقال انسان او
 ياربيل وهو منزه فى الدار كان كما
 قيل ياربيل ياربيل فى الدار كان كما
 كمالونى الرجل الاسود فى الدار كان كما
 فى الدار كان الاسود فى الدار كان كما
 بهذا لان الاسود لطلعت فى اسم الجنس
 الذى يصلح اسماء الكذا قبل
 احسن الجواهر

[illegible]

الأصل الأول
 ٣٨٨
 الكتاب
 الوجوب على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في أن
 المسارعة إلى الأيتام مندوب إليها وأما الوقت فنوعان نوعان
 الوقت ظاهراً للفعل حتى لا يشترط استيعاب كل الوقت بالفعل كالصلوة
 ومن حكم هذا النوع أن وجوب الفعل فيه لا ينافي وجوب فعل آخر فيه
 من جنس حتى لو نذر أن يصلي كذا وكذا ركعة في وقت الظهر لم
 ومن حكمه أن وجوب لصلوة فيه لا ينافي صحة صلوة آخر فيه حتى
 لو شغل جميع وقت الظهر بغير الظهر وجب ومن حكمه أن يتأدى المأمور به
 إلا بنية معينة لأن غيره لما كان مشروعاً في الوقت يتعين هو بالفعل
 وإن ضاق الوقت لأن اعتبار النية باعتبار المراجع وقد بقيت المراجعة
 عند ضيق الوقت النوع الثاني ما يكون الوقت معياراً له وذلك مثل
 الصوم فإنه يتقيد بالوقت وهو اليوم ومن حكمه أن الشرع إذا عين
 له وقتاً لا يجب غيره في ذلك الوقت لا يجوز أداء غيره فيه حتى
 إذا صحح المقيم لو وقع أمساكه في رمضان عن واجب خرقه عن
 رمضان لا عما نوى إذا اندفع المراجع في الوقت سقط اشتراط التعيد
 فإن ذلك لقطع المراجعة ولا يسقط أصل النية لأن الأمساك لا يصير

[illegible]

صوماً إلا بالنية فإن الصوم شرها هو الامتناع عن الأكل والشرب
والجماع نهاراً مع النية وإن لم يعين الشرع له وقتاً فإنه لا يتعين
الوقت له بتعيين العبد حتى لو عين العبد أياماً للقضاء رمضان
لا يتعين هي للقضاء ويجوز فيها صوم ككفارة ونفل ويجوز قضاء
رمضان فيها وغيرها ومن حكم هذا النوع أنه يشترط تعيين النية لوجوب
المزاج ثم للعبد أن يوجب شيئاً على نفسه وقتاً أو غير وقت
وليس له تغيير حكم الشرع مثاله إذا كان يصوم يوماً بعينه ثم مر
ذلك ولو صامه عن قضاء رمضان أو عن كفارة ميمنه جاز لأن الشرع
جعل لقضاء مطلقاً فلا يتمكن العبد من تغييره بالقيود غير ذلك
اليوم ولا يلزم على هذا ما إذا صامه عن نفل حيث يقع عن المندبر
لأنه لو كان النفل حق العبد إذ هو يستبد بنفسه من تركه و
تحقيقه فجاز أن يترفعه فيما هو حقه لا فيما هو حق الشرع وعلى اعتبار
هذا المعنى قال مشايخنا إذا شرط في الخلع أن لا نفقة لها ولا سكنة
سقطت نفقة دون السكنى حتى لا يتمكن الزوج من إخراجها
عن بيت العدة لأن السكنى في بيت العدة حق الشرع فلا يتمكن العبد

قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...

قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...

بحث أحد
نوعى المامو به
المقيد

قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...

قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...

قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...

قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...
قوله هو الامتناع عن الأكل والشرب...

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

الأصل الاول
٢٠
الكتاب

من اسقاطه بخلاف النفقة فصل الامر بالشئ يدل على حسن
المأمور به اذا كان الامر حكما لان الامر لبيان ان المأمور به ما ينبغي
ان يوجد فاقضى لك حسنة ثم المأمور به في حق الحسن نوعان
حسن بنفسه وحسن لغيره فالحسن بنفسه مثل الايمان بالله تعالى
وشكر المنعم والصدق والعدل والصلوة ونحوها من العبادات الخالصة
فحكم هذا النوع انه اذا وجب على العبد ادائه لا يسقط بالاداء هذا
فيما لا يحتمل لسقوط مثل الايمان بالله تعالى اما ما يحتمل السقوط
فهو يسقط بالاداء او باسقاط الامر وعلى هذا قلنا اذا وجبت الصلوة
في اول الوقت سقط الواجب بالاداء او باعتراض الجنون والحيض والنفاس
في اخر الوقت باعتبار ان السمع اسقطها عنه عند هذا العوارض ولا يسقط
بضيق الوقت وعدم الماء واللباس ونحوه النوع الثاني ما يكون حسنا
بواسطة الغير وذلك مثل التسبيح الى الجماعة والوضوء للصلوة فان السجدة
حسن بواسطة كونه مفضيا الى اداء الجماعة والوضوء حسن بواسطة
كونه مفتاحا للصلوة وحكم هذا النوع انه ليسقط تلك الوسيلة
حتى ان السجدة لا يجب على من لا جمعة عليه ولا يجب الوضوء

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

بحسن كونه
المأمور به في حق الحسن
نوعان

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...
والصلاة والجمعة والاعمال الصالحة...

حسن الخواص
اصول الشاش
لؤلؤنا اللؤلؤ
برکت الد
المنی
فیضه
المنی
فیضه

[illegible]

الكتاب

[illegible]

التشريق فقصاها في غير أيام التشريق لا يكبر لأنه ليس له
التكبير بالجهر شرعاً وقلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت
والتشهد وتكبيرات العيدين أنه يجزئ بالسهو ولو طاف طواف
الفرض محدثاً يجزئ ذلك بالدم وهو مثل له شرعاً وعلى هذا
لو أدى زيقاً مكان جيت فهلك عند القابض شي له على المديون
عند أبي حنيفة لأنه لا مثل لصفة الجود منفردة حتى يمكن جبرها
بالمثل ولو سلم العبد مباح الدم بجنابة عند الغاصب وعند المبيع
بعداً لبيع فإن هلك عند المالك والمشتري قبل الدفع لزمه الثمن
وبرئ الغاصب باعتبار أصل الأداء وإن قتل بملك الجنابة
استند الهلاك إلى أول سببه فصار كأنه لم يجر جدي الأداء عند أبي
حنيفة والغصوبة أذهردت حاملاً بفعل عند الغاصب فهانت
بالولادة عند المالك لا يكبر الغاصب عن الضمان عند أبي حنيفة ثم
الأصل في هذا الباب هو الأداء كاملاً كان أو ناقصاً وانما
يصار إلى القضاء عند تعذر الأداء ولهذا يتعين المسأل في
الوديعة والوكالة والغصب ولو أرمز المودع والوكيل والغاصب

بحث
الأداء القاصرو
حكمه

قوله في غير أيام التشريق لا يكبر لأنه ليس له التكبير بالجهر شرعاً وقلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت والتشهد وتكبيرات العيدين أنه يجزئ بالسهو ولو طاف طواف الفرض محدثاً يجزئ ذلك بالدم وهو مثل له شرعاً وعلى هذا لو أدى زيقاً مكان جيت فهلك عند القابض شي له على المديون عند أبي حنيفة لأنه لا مثل لصفة الجود منفردة حتى يمكن جبرها بالمثل ولو سلم العبد مباح الدم بجنابة عند الغاصب وعند المبيع بعداً لبيع فإن هلك عند المالك والمشتري قبل الدفع لزمه الثمن وبرئ الغاصب باعتبار أصل الأداء وإن قتل بملك الجنابة استند الهلاك إلى أول سببه فصار كأنه لم يجر جدي الأداء عند أبي حنيفة والغصوبة أذهردت حاملاً بفعل عند الغاصب فهانت بالولادة عند المالك لا يكبر الغاصب عن الضمان عند أبي حنيفة ثم الأصل في هذا الباب هو الأداء كاملاً كان أو ناقصاً وانما يصار إلى القضاء عند تعذر الأداء ولهذا يتعين المسأل في الوديعة والوكالة والغصب ولو أرمز المودع والوكيل والغاصب

فما بها وبقاء، الا لمسان فلما
تأخر الشافع للاختلاف الفاض
منه النفع والتتبع به واما قلوبها
بعقد الامبارة فلهل ضرره
فلا يبعد حافا حفظ ولا يمكن
من التافلين كذا في الفصل ١٢
من الحوشي على
اصول الشافعي
مولانا محمد بن عبد
سليم اللكهنوي
القمي
القمي

[illegible]

بجنت النوى
عن الافعال الحسية
والشعرية

[illegible][illegible]

والشأن
الشيخ الموفان الشيخ في هذا الوقت
ان كان ينبغي ان يكون في هذا الوقت
الحكام الشيخ الموفان الشيخ في هذا الوقت
على فضل ملك الخير من الامور المذكورة
ولا تزل كذا في الامور المذكورة
ان كان حرمه بفعل ما تملكه فيكون
باعتبار ان النبي عن التفقات التي عرفت
تفتق بقاء الشر وجميع كذا في السعدان ١٣
حسن الكون على اصول
الشأن لمولانا المولى
محمد بركت الله عليه
تعالى والقباه

وَعَيْتُهُ
غَيْرِ شَيْءٍ يَنْتَضِعُ فِي عَيْنَيْهِ بِلَيْعَتِهِ
غَيْرِ شَيْءٍ ۝ قَوْلُهُ احْصَانٌ بِالْمَوَاطِنِ أَيُّ الْكُرَمِ
وَاحْصَانٌ لَمْ يَزِمِ أَنْ يَكُونَ حَرًا قَاتِلًا بِالْعَاقِلِ مَسْلَمًا
قَدْ دَخَلَ بَابُ نَوَّةٍ وَخَوَّلَا حَلَالًا فَإِذَا دَخَلَ الْمَوَاطِنَ كَانَ
مَعْنَاكَ إِذَا دَخَلَ مَوَاطِنَ غَيْرِ الْمَوَاطِنِ حَتَّى لَوْ نَزَلَ فِي بَيْدٍ ذَكَرَ
مَعْنَاكَ إِذَا دَخَلَ مَوَاطِنَ الْكَلْبِ كَذَا فِي الْعَدَلِ ۝
كَانَ حُدُودَ الْكُرَمِ رُونَ الْجَلْدِ كَذَا فِي الْمَرْأَةِ مُطْلَقَةً ثَلَاثًا
قَوْلُهُ وَخَلَّ الْجَنِينُ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُطْلَقَةً فِي حَالِ
قَوْلِهِ فَتَرَى دُجْبًا زَوْجَ الْأَوَّلِ ۝
فَلْيُطْبِقَا فَتَرَى دُجْبًا زَوْجَ الْأَوَّلِ ۝
الْمَنْفِيضِ وَطَلْقَهَا تَحِلُّ لَكَ زَوْجُ الْمَرْءِ عَلَى الزَّوْجِ بِنَدَاءِ
قَوْلِهِ مَكَرَ الْمَرْءِ أَنْ يَفْأَنَ سَبَبُ بِنَدَاءِ الْوَلِيِّ بِالْمَنْفِيضِ
قَوْلُهُ قَوْلُهُ كَذَلِكَ يُجِبُّ الْعِدَّةَ بِنَدَاءِ الْوَلِيِّ بِالْمَنْفِيضِ
الْوَلِيِّ كَالْمَوْلَا وَكَذَلِكَ يُجِبُّ الْعِدَّةَ ۝
وَلَا يُجِبُّ التَّفَقُّعَ بِنَدَاءِ الْوَلِيِّ بِالْمَنْفِيضِ ۝
وَلَا يُجِبُّ تَأْخِيرَ عِنْدَهَا وَطَلَّتْ فِي غَيْرِ حَالِ
كَانَتْ نَاشِئَةً عِنْدَهَا وَطَلَّتْ فِي غَيْرِ حَالِ
التَّفَقُّعِ كَالْوَلِيِّ فَإِنَّمَا تَنْتَضِعُ فِي عَيْنَيْهِ فِي غَيْرِ حَالِ
أَمِنْهُنَّ مَنْ يَكُونُ بِالْوَلِيِّ غَيْرِ شَيْءٍ لِمَعْنَى فِي جَوَابِ سَوَالِ
عَلَى بَابِ الْوَلِيِّ لَا يَنْتَضِعُ فِي عَيْنَيْهِ فِي جَوَابِ سَوَالِ
وَحَدَّثَ الْأَفْضَلُ أَنَّ جَوَابَ سَوَالِ
أَنَّ الْوَلِيَّ فِي بَيْدِهِ
سَبَابُ

الأصل الاول
 ٢٨
 الكتاب
 يوجب بقاء التصرف مشروعاً ولهذا قلنا الوشع في النفل في هذه
 الاوقات لزمه بالشروع وارتكاب الحرام ليس يلزم للزوم الاتمام فانه
 لو صدر حتى حلت الصلوة بارتفاع الشمس غرضها ولو كفاها مكنته
 الاتمام بذكر الكراهة وبه فارق صوم يوم العيد فانه لو شيع فيه يلزمه
 ابي حنيفة وحمل ان الاتمام لا ينفك عن ارتكاب الحرام ومن
 هذا النوع وظي الحائض فان النهي عن قربانها باعتبار الاذي
 لقوله نعم يسئلونك عن المحيض قل هو اذي فاعترلو النساء في
 المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن ولهذا يترتب الاحكام على هذا الوطى
 فيثبت به احصان الوطى تحلل المرأة للنزج الاول وينتبه به محكم
 المهر العدة والنفقة ولوامتنعت عن التمكين لاجل الصداق كانت
 ناسرة عندها فلا يستحق النفقة وحرمة الفعل لا تنافي ترتب
 الاحكام كطلاق الحائض والوضوء بالمياه المغصوبة والاصطيد
 بقوس مغصوبة والذبح بسكين مغصوبة والصلوة في الارض المغصوبة
 والبيع في وقت النداء فانه يترتب الحكم على هذه التصرفات مع
 اشتغالها على الحرمة وباعتبار هذا الاصل قلنا في قوله نعم ولا تقبلوا لهم

[illegible]

[illegible]

الكتاب

وَلَوْ انْقَطَعَ دَمُهَا لَاقِلَ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فِي آخِرِ قَتِ الصَّلَاةِ أَنْ يَقِيَنَّ
 الْوَقْتُ مَقْدَارًا تَغْتَسِلُ فِيهِ وَتُحَرِّمُ لِلصَّلَاةِ لَزِمَتْهَا الْفَرِيضَةُ وَالْأَفْزَاءُ
 ثُمَّ نَذَرُ كُرْهُ قَامِنِ التَّمَسُّكَاتِ الضَّعِيفَةِ لِيَكُونَ ذَلِكَ تَبْيِيهَا عَلَى مَوْضِعِ
 الْخَلَلِ فِي هَذَا النَّوْعِ فَهِيَ أَنَّ التَّمَسُّكَ بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَاءَ فَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَوْ ثَبَاتُ أَنَّ الْقِيَّ غَيْرَ نَاقِضٍ ضَعِيفٌ لِأَنَّ ثَبَاتَ
 يُدِلُّ عَلَى أَنَّ الْقِيَّ لَا يُوجِبُ لَوْضُوءًا فِي الْحَالِ وَلَا خِلَافَ فِيهِ إِنَّمَا الْخِلَافُ
 فِي كَوْنِهِ نَاقِضًا وَكَذَلِكَ التَّمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ
 أَوْ ثَبَاتُ نَسَادِ الْمَاءِ بِمَوْتِ لَدَى بَابِ ضَعِيفٌ لِأَنَّ النَّصَّ ثَبَتَ حُرْمَةَ الْمَيْتَةِ
 وَالْخِلَافُ فِيهِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي فِسَادِ الْمَاءِ وَكَذَلِكَ التَّمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
 حَتَّى تَلْوَ قَرْصِيهِ ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ لَا ثَبَاتُ أَنَّ الْخَلَلَ لَا يَزِيلُ الْبُحْسَ
 ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْخَبَرَ يَقْتَضِي جُوبَ غَسَلِ الدَّمِ بِالْمَاءِ فَيَتَّقِيْدُ بِحَالِ جُودِ
 الدَّمِ عَلَى الْحُلِّ وَلَا خِلَافَ فِيهِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي طَهَارَةِ الْحُلِّ بَعْدَ دَالِ
 الدَّمِ بِالْحُلِّ وَكَذَلِكَ التَّمَسُّكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى السَّلَامُ فِي أَرْبَعِينَ شَأْنًا
 شَأْنًا لَا ثَبَاتُ عَدَمِ جَوَازِ دَفْعِ الْقِيَمَةِ ضَعِيفٌ لَا يَقْتَضِي وَجُوبَ الشَّأْنِ
 وَلَا خِلَافَ فِيهِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي سُقُوطِ الْوَاجِبِ بِإِدَاءِ الْقِيَمَةِ وَكَذَلِكَ

بمبحث
طريق معرفة المراد
بالنصوص

[illegible]

التمسك بقوله تعالى **وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** لا يثبت وجوبهما بعد ابتداء
 ضعيف لأن النص يقتضي وجوب الاتمام وذلك إنما يكون بعد المشروع
 ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في وجوبهما ابتداءً وكذلك التمسك بقوله
 عليه السلام لا تبيعوا الداءَ أهملوا الصاع بالصامير لا يثبت
 أن البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لأن النص يقتضي تحريم البيع
 الفاسد ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في ثبوت الملك عدمه
 التمسك بقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل
 وشرب وبغال لا يثبت أن النذر بصوم يوم أكل وشرب لا يصح ضعف
 لأن النص يقتضي حرمة الفعل لا خلاف في كونه حراماً وإنما الخلاف
 في فائدة الأحكام مع كونه حراماً وحرمة الفعل لا تنافي ترتب الأحكام
 فإن الأب لو استولد جارية ابنه يكون حراماً ويثبت به الملك للأب
 ولو نجح شاة بسكين مفعوبة يكون حراماً ويحل المذبح ولو غسل
 الثوب الخفس بماء مفعوب يكون حراماً ويظهر به الثوب ولو طوى
 امرأة في حالة الحيض يكون حراماً ويثبت به احصان الواطئ ويثبت
 المحل للزوج الأول فصل في تقرير حروف المعاني الأولى والجمع

[illegible]

الطلاق وقيل إن الشافعي رحمه الله للترتيب على هذا وجب للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا مهر أته ان كسبت زيد وكما
فانت طالق فكسبت غيري ثم طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الأولى طلقت قال محمد إذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال ولو اقضى لك ترتيبا للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تخيرا وقد يكون الواو
للحال فيجمع بين الحال الذي الحال وحينئذ تصيد معنى لشرط مثالي ما
قال في الماذون إذا قال لعبدك أدائي الفأوانت حر يكون الأداء بشرط
وقال محمد في الستير الكبير إذا قال لا مأم لكفار ففتح الباب فانت مأم
لا يمانون بدن الفقه ولو قال للحربي أنزل وانت آمن لا يمانون
النزول وإنما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا مزمع احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوت كفاي قول لولي لعبدك أدائي الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الأداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبدك مالا مع قيام البرق فيه قدح التعليق

تفسير حروف المعاني

أقول الطلاق وقيل إن الشافعي رحمه الله للترتيب على هذا وجب للترتيب
في باب الوضوء قال علماء ناه إذا قال لا مهر أته ان كسبت زيد وكما
فانت طالق فكسبت غيري ثم طلقت ولا يشترط فيه معنى للترتيب
المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
فدخلت الثانية ثم دخلت الأولى طلقت قال محمد إذا قال ان
دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال ولو اقضى لك ترتيبا للترتيب
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تخيرا وقد يكون الواو
للحال فيجمع بين الحال الذي الحال وحينئذ تصيد معنى لشرط مثالي ما
قال في الماذون إذا قال لعبدك أدائي الفأوانت حر يكون الأداء بشرط
وقال محمد في الستير الكبير إذا قال لا مأم لكفار ففتح الباب فانت مأم
لا يمانون بدن الفقه ولو قال للحربي أنزل وانت آمن لا يمانون
النزول وإنما تحمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا مزمع احتمال اللفظ
ذلك قيام الدلالة على ثبوت كفاي قول لولي لعبدك أدائي الفأوانت
حتى فان الحرية يتحقق حال الأداء وقامت الدلالة على ذلك فان
الولي لا يستوجب على عبدك مالا مع قيام البرق فيه قدح التعليق

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الأول

04

المكتاب

تطليقتان وعلى هذا قال أصحابنا إذا أُعْتِقَتِ الأمةُ المنكُوحَةُ ثبتَ
لها الخيارُ سواءَ كانَ زوجُها عبداً أو حرّاً لأنَّ قولَه عليه السلامُ لبريرةَ
حينَ أُعْتِقَتُ ملكٌ بضعك فاخترى ثبتَ الخيارُ لها بسببِ ملكها
بضعها بالعتق وهذا المعنى لا يتفاوتُ بين كونِ الزوجِ عبداً أو حرّاً
ويُتَفَرَّعُ منه مسألةُ اعتبارِ الطلاقِ بالنساءِ فإنَّ بضعَ الأمةِ المنكُوحَةِ
ملكٌ الزوجِ وله يزلُّ عزمُ ملكه بعتهما فندعتِ الضرورةُ إلى القولِ بأنَّ دينَ
الملكِ بعتهما حتى يثبتَ له الملكُ في الزيادةِ ويكونَ ذلكَ سبباً
لثبوتِ الخيارِ لها وإنَّ زيادةَ ملكِ البضعِ بعتهما معفوٌ مسألةُ اعتبارِ
الطلاقِ بالنساءِ فيلزمُ حكمُ مالِكيَّةِ الثلاثِ على عتقِ الزوجةِ دونِ
عتقِ الزوجِ كما هو مذهبُنا في هذا **فصل** ثمَّ للتَّراخي لكتبة عند
أبي حنيفةٍ يفيدُ التَّراخي في اللفظِ والحكمِ عندَ ما يفيدُ التَّراخي في الحكمِ
وبيانُه فيما إذا قالَ لغيرِ المدخولِ بها إن دخلتِ الدارَ فانت طالقٌ ثمَّ طالقٌ
ثمَّ طالقٌ فعندَنا يتعلَّقُ الأولى بالدخولِ وتقعُ الثانيةُ في الحالِ
ولغتِ الثالثةُ وعندَ ما يتعلَّقُ الكلُّ بالدخولِ ثمَّ عندَ الدخولِ يظنُّها
الترتيبُ فلا يقعُ إلا واحدةٌ ولو قالَ أنت طالقٌ ثمَّ طالقٌ ثمَّ طالقٌ
فإنَّ الزوجَ محلاً بالترتيبِ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا هو الأصل الاول... في الاخبار دون الانشاء... لا قبل ارمون الطلاق... كنت طلقته مس واحد اربل... انك لا تستدرك بعدا... ما قبله فتابت... الكلام فان كان... فهو مستأنف مثاله... قرض فقال فلان... فظهر ان النفي كان... على الف من ثمن... لم عليك الف يلزمه... ولو كان في يد عبد... لفلان اخر فان... بالاثبات ان فصل... لا اقوام ولو انامة... انك لا تستدرك بعدا... ما قبله فتابت... الكلام فان كان... فهو مستأنف مثاله... قرض فقال فلان... فظهر ان النفي كان... على الف من ثمن... لم عليك الف يلزمه... ولو كان في يد عبد... لفلان اخر فان... بالاثبات ان فصل... لا اقوام ولو انامة...

الأصل الاول ٥٨ الكتاب

في الاخبار دون الانشاء فأمكن تصحيح اللفظ بتدراك الغلط
ولا قبل ارمون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاختيار قال
كنت طلقته مس واحد اربل ثنتين يقع ثنتان لم ذكرنا فصل
انك لا تستدرك بعدا لنفي فيكون موجبة اثبات فاما نفي
ما قبله فتابت بدليله العطف بهذه الكلمة انما يتحقق عندئذ
الكلام فان كان الكلام متعلقا بالنفي بالاثبات الذي بعده
فهو مستأنف مثاله ما ذكره محمد في الجامع اذا قال فلان علي الف
قرض فقال فلان لا ولكنه غصب لزمه المال لان الكلام متعلق
فظهر ان النفي كان في السبب دون نفس المال كذلك لو قال فلان
علي الف من ثمن هذه الجارية فقال فلان لا الجارية جارية ولكن
لم عليك الف يلزمه المال فظهر ان النفي كان في السبب لا في اصل المال
ولو كان في يد عبد فقال هذا فلان فقال فلان ما كان لي قط ولكنه
لفلان اخر فان فصل الكلام كان العبد للمقر الثاني لان النفي متعلق
بالاثبات ان فصل كان العبد للمقر الاول فيكون قوله لمقر له ردا
لا اقوام ولو انامة تزوجت نفسها بغياذن من لاها بمائة درهم

لو انك لا تستدرك بعدا لنفي

هذا هو الأصل الاول... في الاخبار دون الانشاء... لا قبل ارمون الطلاق... كنت طلقته مس واحد اربل... انك لا تستدرك بعدا... ما قبله فتابت... الكلام فان كان... فهو مستأنف مثاله... قرض فقال فلان... فظهر ان النفي كان... على الف من ثمن... لم عليك الف يلزمه... ولو كان في يد عبد... لفلان اخر فان... بالاثبات ان فصل... لا اقوام ولو انامة... انك لا تستدرك بعدا... ما قبله فتابت... الكلام فان كان... فهو مستأنف مثاله... قرض فقال فلان... فظهر ان النفي كان... على الف من ثمن... لم عليك الف يلزمه... ولو كان في يد عبد... لفلان اخر فان... بالاثبات ان فصل... لا اقوام ولو انامة...

نقال المولى لا اجيز العقد بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل
العقد لان الكلام غير متسق فان نفى الاجازة واثباتها بعينها لا يتحقق
فكان قوله لكن اجيزه اثباته بعد ذلك العقد وكذلك لو قال لا اجيزه
ولكن اجيزه ان زدتني خمسين على المائة يكون قسمي التكلم بعد
احتمال البيان لان من شرطه الاتساق والاتساق فصل التناسل
احدا من كونهن وهذا لو قال هذا خراجا وهذا كان بمنزلة قوله احدهما
حتى كان له ولاية ابيان لو قال وكلت ببيع هذا العبد هذا
او هذا كان الوكيل حدهما ويباح البيع لكل واحد منهما ولو باع
احدهما ثم عاد العبد الى ملك الموكِّل لا يكون الا خراجا يبيعه ولو
قال لتلت نسوة له هذا طالق او هذه ولهذا طلقت احدا من نسوة
وطلقت الثانية في الحال لا تعطاهما على المطلقة منها ويكون الخيار
للزوج في بيان المطلقة منها بمنزلة ما قال حدتكما طالق وهذه
وعلى هذا قال زفر اذا قال لا اكلم هذا او هذا كان بمنزلة
قوله لا اكلم احدا هذين وهذا اذا بحثت فالم يكلم احدا لاولين
والثالث وعندنا لو اكلم الاول وحده بحثت ولو اكلم احدا لاخيرين
دلم يكلم

قوله لا اجيز العقد بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل
العقد لان الكلام غير متسق فان نفى الاجازة واثباتها بعينها لا يتحقق
فكان قوله لكن اجيزه اثباته بعد ذلك العقد وكذلك لو قال لا اجيزه
ولكن اجيزه ان زدتني خمسين على المائة يكون قسمي التكلم بعد
احتمال البيان لان من شرطه الاتساق والاتساق فصل التناسل
احدا من كونهن وهذا لو قال هذا خراجا وهذا كان بمنزلة قوله احدهما
حتى كان له ولاية ابيان لو قال وكلت ببيع هذا العبد هذا
او هذا كان الوكيل حدهما ويباح البيع لكل واحد منهما ولو باع
احدهما ثم عاد العبد الى ملك الموكِّل لا يكون الا خراجا يبيعه ولو
قال لتلت نسوة له هذا طالق او هذه ولهذا طلقت احدا من نسوة
وطلقت الثانية في الحال لا تعطاهما على المطلقة منها ويكون الخيار
للزوج في بيان المطلقة منها بمنزلة ما قال حدتكما طالق وهذه
وعلى هذا قال زفر اذا قال لا اكلم هذا او هذا كان بمنزلة
قوله لا اكلم احدا هذين وهذا اذا بحثت فالم يكلم احدا لاولين
والثالث وعندنا لو اكلم الاول وحده بحثت ولو اكلم احدا لاخيرين
دلم يكلم

هذا هو الأصل الأول في بيان ما لا يحنت مالوك لغيرهن ولوقال بيع هذا العبد وهذا كان له ان يبيع
احدهما اتقما شاء وكودخل وفي المهر بان تزوجها على هذا او على
هذا يحكم مهر المثل عند ابي حنيفة لان اللفظ يتناول احدهما والمن
الاصلي مهر مثل فيتخرج بايشاءه وعلى هذا قلنا التشهد ليس بركن
في الصلوة لان قوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت
صلوتك علق الاتمام باحدهما فلا يشترط كل واحد منهما وقد شرط
القعدة بالاتفاق فلا يشترط قراءة التشهد ثم هذه الكلمة في مقام
النفي يجب نفى كل واحد من المذكورين حتى لو قال اكلم هذا او
هذا يحنت اذا كلم احدهما وفي الاثبات يتناول احدهما مع صفة التخيير
كقولهم خذ هذا او ذلك ومن ضرورة التخيير عموم الاباحة قال
الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة وقد يكون او بمعنى حتى
قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم قبل معناه
حتى يتوب عليهم قال اصحابنا لو قال لا ادخل هذا الدار ادخل
هذه الدار يكون او بمعنى حتى لو ادخل الاولى او لا يحنت ولو ادخل

الاصل الاول
٤٠
الكتاب

لا يحنت مالوك لغيرهن ولوقال بيع هذا العبد وهذا كان له ان يبيع
احدهما اتقما شاء وكودخل وفي المهر بان تزوجها على هذا او على
هذا يحكم مهر المثل عند ابي حنيفة لان اللفظ يتناول احدهما والمن
الاصلي مهر مثل فيتخرج بايشاءه وعلى هذا قلنا التشهد ليس بركن
في الصلوة لان قوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت
صلوتك علق الاتمام باحدهما فلا يشترط كل واحد منهما وقد شرط
القعدة بالاتفاق فلا يشترط قراءة التشهد ثم هذه الكلمة في مقام
النفي يجب نفى كل واحد من المذكورين حتى لو قال اكلم هذا او
هذا يحنت اذا كلم احدهما وفي الاثبات يتناول احدهما مع صفة التخيير
كقولهم خذ هذا او ذلك ومن ضرورة التخيير عموم الاباحة قال
الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة وقد يكون او بمعنى حتى
قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم قبل معناه
حتى يتوب عليهم قال اصحابنا لو قال لا ادخل هذا الدار ادخل
هذه الدار يكون او بمعنى حتى لو ادخل الاولى او لا يحنت ولو ادخل

هذا هو الأصل الأول في بيان ما لا يحنت مالوك لغيرهن ولوقال بيع هذا العبد وهذا كان له ان يبيع
احدهما اتقما شاء وكودخل وفي المهر بان تزوجها على هذا او على
هذا يحكم مهر المثل عند ابي حنيفة لان اللفظ يتناول احدهما والمن
الاصلي مهر مثل فيتخرج بايشاءه وعلى هذا قلنا التشهد ليس بركن
في الصلوة لان قوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت
صلوتك علق الاتمام باحدهما فلا يشترط كل واحد منهما وقد شرط
القعدة بالاتفاق فلا يشترط قراءة التشهد ثم هذه الكلمة في مقام
النفي يجب نفى كل واحد من المذكورين حتى لو قال اكلم هذا او
هذا يحنت اذا كلم احدهما وفي الاثبات يتناول احدهما مع صفة التخيير
كقولهم خذ هذا او ذلك ومن ضرورة التخيير عموم الاباحة قال
الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة وقد يكون او بمعنى حتى
قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم قبل معناه
حتى يتوب عليهم قال اصحابنا لو قال لا ادخل هذا الدار ادخل
هذه الدار يكون او بمعنى حتى لو ادخل الاولى او لا يحنت ولو ادخل

هذا هو الأصل الأول في بيان ما لا يحنت مالوك لغيرهن ولوقال بيع هذا العبد وهذا كان له ان يبيع
احدهما اتقما شاء وكودخل وفي المهر بان تزوجها على هذا او على
هذا يحكم مهر المثل عند ابي حنيفة لان اللفظ يتناول احدهما والمن
الاصلي مهر مثل فيتخرج بايشاءه وعلى هذا قلنا التشهد ليس بركن
في الصلوة لان قوله عليه السلام اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت
صلوتك علق الاتمام باحدهما فلا يشترط كل واحد منهما وقد شرط
القعدة بالاتفاق فلا يشترط قراءة التشهد ثم هذه الكلمة في مقام
النفي يجب نفى كل واحد من المذكورين حتى لو قال اكلم هذا او
هذا يحنت اذا كلم احدهما وفي الاثبات يتناول احدهما مع صفة التخيير
كقولهم خذ هذا او ذلك ومن ضرورة التخيير عموم الاباحة قال
الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون
اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة وقد يكون او بمعنى حتى
قال الله تعالى ليس لك من الامر شيء او يتوب عليهم قبل معناه
حتى يتوب عليهم قال اصحابنا لو قال لا ادخل هذا الدار ادخل
هذه الدار يكون او بمعنى حتى لو ادخل الاولى او لا يحنت ولو ادخل

الثانية ألا يتر في يمينه وبمثله لو قال لا أفرقتك وتقضي يني يكون
بمعنى حتى تقضي يني ^{فصل} حتى للغاية كالي فاذا كان ما قبلها
قابلا للامتداد وما بعدها يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة
بحقيقتها مثاله ما قال محمد إذا قال عبدك حران لم أضربك حتى
يشفع فلان أو حتى تصبر أو حتى تشكي بين يدي أو حتى يدخل
الليل كانت الكلمة عاملة بحقيقتها لأن الضرب بالتكرار يحتمل
الامتداد وشفاعة فلان وأمثالها تصلح غاية للضرب فلو امتنع عن
الضرب قبل للغاية حنت ولو حلف لا يفارق غريمه حتى تقضيه موبينه
ففارقته بئل قضاء الدين حنت فاذا تعدد العمل بالحقيقة
لما نفع كالعرف كما لو حلف أن يضربه حتى يموت أو حتى يقتله محمل
على الضرب لتشد يد باعتباره عرف أن لم يكن الأول قابلا للامتداد
والآخر صالحا للغاية وصح الأول سببا والآخر جزءا محتمل على
الجزء مثاله ما قال محمد إذا قال لغريمه عبدك حران أن لم أترك حتى
تغدي يني فاتاه فلم يغدا لا يحنث لأن التقدي لا يصلح غاية
للاتيان بل هو إجماع إلى زيادة الاتيان وصح جزءا فيعمل على الجزء

بحث
أفاده حتى معنى
الغاية

قوله لا يفارق غريمه حتى يموت أو حتى يقتله محمل على الضرب لتشد يد باعتباره عرف أن لم يكن الأول قابلا للامتداد والآخر صالحا للغاية وصح الأول سببا والآخر جزءا محتمل على الجزء مثاله ما قال محمد إذا قال لغريمه عبدك حران أن لم أترك حتى تغدي يني فاتاه فلم يغدا لا يحنث لأن التقدي لا يصلح غاية للاتيان بل هو إجماع إلى زيادة الاتيان وصح جزءا فيعمل على الجزء

[illegible]

والاكثر يكون
القائلا ولدكم فان قيل
هذا يلزم ان يكون اسرى بعد
سجبان الذي اسرى بعد
السيد او قضي للاستدلال
الا لا يجوز
لا يتناول ما ورد القاية
الا لا يجوز
ان يكون في سجن او في
كل بل تحقيق فيكم الاستدلال
في السيد تحت الاسر
ان النبي صلى الله عليه
والا قضي ليلته العلق قبل
السيد الا قضي ثابت بانفس
السيد الا قضي ثابت بانفس
في الاخبار وعلى ما من
على السيد وسلم في السيد
العون لا كيف ولكن يكون
بالنزيح كذا في العدد

في انهم لان الغاية هي هنا اصل الاستغناء
 لكونها لا تخرج ما واصلها
 في انهم لان الغاية هي هنا اصل الاستغناء
 لكونها لا تخرج ما واصلها
 في انهم لان الغاية هي هنا اصل الاستغناء
 لكونها لا تخرج ما واصلها

[illegible][illegible]

بحث
وضع الى لانتها
الغاية

الاصول الاول	٤٢	الكتاب
--------------	----	--------

فيكون بمعنى لا يمر كي فصلا كما لو قال ان لم اتيك اتيانا جزاءه التغدية
واذا تعدد هذا بان لا يصح الاخر جزاء لا اول وكل حبل على العطف
المحض مثاله ما قال محمد اذا قال عبد حران لم اترك حتى تعدد
عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تعدى عند اليوم فانه فلم يتعد
عند في ذلك اليوم حث وذلك لانه لما اضعف كل واحد من
الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيحصل
على العطف المحض فيكون الجمع شرطا للبر فصل الى لانتها
الغاية فهو في بعض لصو يفيد معنى امتداد الحكم وفي بعض الصو
يفيد معنى الاسقاط فان افاد الامتداد دخل الغاية في الحكم وان
افاد الاسقاط تدخل نظير الاول شترت هذا المكان الى هذا الحان
لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني باع بشرط الخيار الى ثلثة ايام
ومثله لو حلف لا اكلم فلانا الى شهر كان الشهر ما خلا في الحكم
وقد افاد فائدة الاسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرق والكعب
داخلا تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المراف لان كلمة الى
ههنا لا اسقاط فانه لو لاها لاستوت عبت الوظيفة جميع ابد لهذا

[illegible]

في الأصل الأول
قلنا الركة من العوة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عوة الرجل
ما تحت السترة الى الركة تفيد فائدة الاسقاط فتدخل الركة في الحكم
وقد تفيد كلمة الى تاخير الحكم الى الغاية ولهذا قلنا اذا قل لا امرته انت
طالق المشهور لا يثبت له لا يقع الطلاق في الحال عند اخذها فالزفر لان
ذكر المشهور لا يصح له الحكم والاسقاط شرعا والطلاق لا يجزئ التأخير
بالتعليق فيجوز عليه فصل كلمة على للازمام اصله فائدة معنى التفوق
التعليق ولهذا لو قال لعفان على الف يعمل على الدين بخلاف لو قال عندك
او معي او قبلي وعلى هذا قال في السيرة الكبرى اذا قال لاس حصن افعوني على عشرة
من اهل الحصن ففعلنا فالعشرة سواء وخيار التعيين له ولو قال افعوني
عشرة او عشرة ثمانية ففعلنا فذلك لخيار التعيين للازمام وقد
يكون على معنى الباء مجازا حتى لو قال بعثك هذا على الف يكون على معنى
الباء لقيام دلالة المعاوضة وقد يكون على معنى الشرط قال الله تعالى يا بعثك
على ان لا يشركن بالله شيئا وهذا قال ابو حنيفة اذا قالت لزوجها طلقني ثلثا
على الف فطلقها واحدة ويوجب المال لان الكلمة ههنا تفيد معنى الشرط فيكون
الثلث شرطا للزوم لمال فصل كلمة في الخبر وباعثها هذا الاصل الاول

الاصل الاول
٤٣
الكتاب

في الأصل الأول
قلنا الركة من العوة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عوة الرجل
ما تحت السترة الى الركة تفيد فائدة الاسقاط فتدخل الركة في الحكم
وقد تفيد كلمة الى تاخير الحكم الى الغاية ولهذا قلنا اذا قل لا امرته انت
طالق المشهور لا يثبت له لا يقع الطلاق في الحال عند اخذها فالزفر لان
ذكر المشهور لا يصح له الحكم والاسقاط شرعا والطلاق لا يجزئ التأخير
بالتعليق فيجوز عليه فصل كلمة على للازمام اصله فائدة معنى التفوق
التعليق ولهذا لو قال لعفان على الف يعمل على الدين بخلاف لو قال عندك
او معي او قبلي وعلى هذا قال في السيرة الكبرى اذا قال لاس حصن افعوني على عشرة
من اهل الحصن ففعلنا فالعشرة سواء وخيار التعيين له ولو قال افعوني
عشرة او عشرة ثمانية ففعلنا فذلك لخيار التعيين للازمام وقد
يكون على معنى الباء مجازا حتى لو قال بعثك هذا على الف يكون على معنى
الباء لقيام دلالة المعاوضة وقد يكون على معنى الشرط قال الله تعالى يا بعثك
على ان لا يشركن بالله شيئا وهذا قال ابو حنيفة اذا قالت لزوجها طلقني ثلثا
على الف فطلقها واحدة ويوجب المال لان الكلمة ههنا تفيد معنى الشرط فيكون
الثلث شرطا للزوم لمال فصل كلمة في الخبر وباعثها هذا الاصل الاول

[illegible][illegible][illegible][illegible]

انما اذا استقلت
 المخل ان تقول انت طلق خدا
 يعني استقلوا في حلق في واثباته بان اسماء
 استيعاب به قول من في كون بالبعد في سائر الابق
 غير فاضل عما قبله وايضا لا يقتضيه حتى يكون بالبعد في سائر الابق
 لما قبله فاضلا عما قبله فقال لهما سبحانه عند سائر كون
 يستوعب جميع ما بعده فقول خدا وقوله في آخر النبأ لا يبين
 التمييز المبالغة حتى لو قال لوبت به آخر النبأ لا يبين
 فقله لانه خلاف الخبر فان الخبر ان المراد بالقلوب
 كانا لوي آخر النبأ فقله لوي فليس اليقين وهذا خلاف
 فقله لوي آخر النبأ فقله لوي فليس اليقين وهذا خلاف
 فقله لوي آخر النبأ فقله لوي فليس اليقين وهذا خلاف
 فقله لوي آخر النبأ فقله لوي فليس اليقين وهذا خلاف

الاصول الاول	٤٣	الكتاب
--------------	----	--------

اذا قال غصبتُ ثوباً في منديل لومراني فوصف الزمان جميعاً ثم هذه الكلمة
 تستعمل في الزمان المكان الفعل قال اذا استعملت في الزمان بان يقول
 انت طالق غدا فقال ابو يوسف وحيد يستعمل في ذلك حذفها واطرها
 حتى لو قال انت طالق في غدا كان بمنزلة قوله انت طالق غدا يقع الطلاق
 كما طلع الفجر في الصوتين جميعاً وذهب ابو حنيفة الى انها اذا اخذت
 الطلاق كما طلع الفجر اذا اظهرت كان المراء وقوع الطلاق في جزء من
 الغد على سبيل الابهام فلو وجد النية يقع الطلاق بآول الجزع بعد
 المراحم له ولو نوى اخرا لمارضعت نيته ومثال ذلك في قول الرجل
 ان صمت الشهر فانت كذا فانه يقع على صوم الشهر لو قال ان صمت في
 الشهر فانت كذا يقع ذلك على الامساك ساعة في الشهر قال في المكان
 فمثل قوله انت طالق في الدار وفي مكة يكون ذلك طلاقا على الاطلاق
 في جميع الاماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا اذا حلف على فعل واضافا
 الى زمان او مكان فان كل الفعل ما يتم بالفاعل بشرط كون الفاعل
 في ذلك الزمان او المكان وان كان الفعل يبعد الى محله بشرط كون
 المحل في ذلك زمان او المكان لان الفعل لما يتحقق بانته اتركه في المحل

[illegible]

المكتاب

الأصل الاول **٤٥** **الكتاب**
قال محمد في الجامع الكبير اذا قال ان شئت في المسجد فكذا فستة
وهو في المسجد والمستوم خارج المسجد يحث ولو كان الشايع
خارج المسجد المستوم في المسجد لا يحث ولو قال ان ضربتك
او شجيتك في المسجد فكذا يشترط كون المصروب والمشجوع
في المسجد ولا يشترط كون الضارب الشايع فيه ولو قال ان قتلتك
في يوم الخميس فكذا فجره قبل يوم الخميس واثني عشر يوما
ولو جرحه يوم الخميس ومات يوم الجمعة لا يحث ولو دخلت الكلمة
في الفعل تغييل معنى الشرط قال محمد اذا قال انت طالق في دخولك
الداء فهو بمعنى الشرط فلا يقع الطلاق قبل دخول الداء ولو قال
انت طالق في حيضتك ان كانت في الحيض وقع الطلاق في الحال
ولا يتعلق الطلاق بالحيض في الجامع لو قال انت طالق في محي
يوم لم تطلق حتى يطلع الفجر ولو قال في مضي يوم ان كان
ذلك في الليل وقع الطلاق عند غروب الشمس من الغد لوجود
الشرط وان كان في اليوم تطلق حين مجي من الغد تلك الساعة
وفي الزيادات لو قال انت طالق في مشيئة الله تعالى وفي ارادة الله تعالى

افادة كلمة في معنى
الطريقة

[illegible][illegible]

حسن الحواشي
 الشاشي لولانا محمد
 الشاشي
 الشاشي

حتى لو قال لا جنسية ان دخلت لدار فانت طالق ثم تزوجها وجد
الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة
عندنا لان الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعندنا جود
الطول كان الشرط عدلا وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز
وكذلك قال الشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كانت حاملا
الكتاب علق الانفاق بالحل لقوله تعالى فان زلات رجل فانفقوا
عليهن حتى يضعن حملهن فعندنا الحل كان الشرط عدلا
الشرط مانع من الحكم عندنا وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من
الحكم حازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب الانفاق
بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذكر الوصف عندنا وعلى هذا
قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النص رتب الحكم
على امة مؤمنة لقوله تعالى من قنيتكم المؤمنات فينقيدن بالمؤمنة
فيمتنع الحكم عندنا الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية
ومن صور بيان التغير لا استثناء ذهبنا الى ان الاستثناء

بيان التغير

قوله لا جنسية ان دخلت لدار فانت طالق ثم تزوجها وجد
الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة
عندنا لان الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعندنا جود
الطول كان الشرط عدلا وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز
وكذلك قال الشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كانت حاملا
الكتاب علق الانفاق بالحل لقوله تعالى فان زلات رجل فانفقوا
عليهن حتى يضعن حملهن فعندنا الحل كان الشرط عدلا
الشرط مانع من الحكم عندنا وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من
الحكم حازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب الانفاق
بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذكر الوصف عندنا وعلى هذا
قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النص رتب الحكم
على امة مؤمنة لقوله تعالى من قنيتكم المؤمنات فينقيدن بالمؤمنة
فيمتنع الحكم عندنا الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية
ومن صور بيان التغير لا استثناء ذهبنا الى ان الاستثناء

قوله لا جنسية ان دخلت لدار فانت طالق ثم تزوجها وجد
الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة
عندنا لان الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعندنا جود
الطول كان الشرط عدلا وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز
وكذلك قال الشافعي لا نفقة للمبتوتة الا اذا كانت حاملا
الكتاب علق الانفاق بالحل لقوله تعالى فان زلات رجل فانفقوا
عليهن حتى يضعن حملهن فعندنا الحل كان الشرط عدلا
الشرط مانع من الحكم عندنا وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من
الحكم حازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب الانفاق
بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذكر الوصف عندنا وعلى هذا
قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النص رتب الحكم
على امة مؤمنة لقوله تعالى من قنيتكم المؤمنات فينقيدن بالمؤمنة
فيمتنع الحكم عندنا الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية
ومن صور بيان التغير لا استثناء ذهبنا الى ان الاستثناء

[illegible]

وكاننا نقدر
بذه الاله ام حوته ان سكتوا
عن الحق حاشا وكذا وبذا الاجام
مقبول عندنا في كعب الموصول
قولك والمايان العلف اللفظ
في اللغة التي والرود قال لفظ العوز
او اشتاء ورده الى الاخر فاللفظ في الكلام
ان يواحد الفرضين الى الاخر فبما اختلف
عليها فاعادى الكتبتين الى الاخرى في
المحصل وقاله في الثاني هل قول
الشارك كذا في الثاني العلف المودون
على ما تدور ثم قال العلف المودون
على المبدأ لمجته فان الشيا بوالقغير
بسته لا تخال الدراهم والثياب والنفيس
وفي ذلك الممل قولك من ذلك النفيس
من غيب العلف لان الناس اشد ما
حدث العلف في العلف علي

العطف
 في العدد بدلالة التفسير
 العطف فيها اذا كان العطف بين قسرين
 العطف في كلاهما بياناً كما في العطف
 بين قسرين الكليات والمزونات كما في
 ذكر عدد دينهم و ما قبلها
 الاثواب في الاول والثاني
 في العطف في الثالث فانظر
 في العطف في العطف
 على اصول الشاشي
 موكوي بركت الله

بحث
بـ بـ
العطف

واما في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فانه لا يخلو عن
 ما في قوله **وَالَّذِينَ آمَنُوا** من انهم هم الذين آمنوا بالله ورسوله
 واما في قوله **وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فانه لا يخلو عن ما في قوله
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ من انهم هم الذين عملوا الصالحات
 واما في قوله **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** فانه لا يخلو عن
 ما في قوله **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** من انهم هم الذين
 آمنوا بالله ورسوله وعملوا الصالحات

الكتاب	٤٢	الأصل الأول
--------	----	-------------

البيان بانه راض بذلك البكر اذا علمت بتزويج الولى فسكت
 الرخ كان ذلك بمنزلة البيان بالرضا والاذن والولى اذ اراى عبد الله
 ويشترى فى السوق فسكت كان ذلك بمنزلة الاذن فيصير ذونا
 فى التجارات المدعى عليه اذا نكل فى مجلس لقضاء يكون
 الامتناع بمنزلة الرضاء بلزوم المال بطريق الاقرار عند وطريق
 البذل عند ابى خفيفة ثم فالحاصل ان السكوت فى موضع الحاجة
 الى البيان بمنزلة البيان بهذا الطريق قلنا الاجماع ينعقد بنص البعض
 وسكوت الباقيين **فصل** فى ابا بيان العطف فمثل ان تعطف مكيلا

أو مؤن على محلة محلة يكون ذلك بيانا للمحلة المحلة مثاله إذا
 قال لفلان على مائة ودرهم أو مائة وقطر حنطة كان
 العطف بمنزلة البيان أن الكل من ذلك الجنس كذا لو قال مائة
 وثلاثة أثواب أو مائة وثلاثة دراهم أو مائة وثلاثة أعبد
 فإنه بيان أن المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله أحد عشر
 درهما بخلاف قوله مائة وثوب أو مائة وشاة حيث لا يكون ذلك
 بيانا للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصلح دينا في الزمة

[illegible]

السنة

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي أكثر من عدد الرمل والحصى
 فصل في أقسام الخبر خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأنزلة
 الكتاب في حق من العلم والعمل به فإن من طاعة فقد أطاع الله فما
 مر ذكره من بحثه الخاص والعامة والمشتراك والجمل في الكتاب فهو كذلك

[illegible]

[illegible][illegible]

الأصل الثاني
 ٤٧
 السنة
 في حق السنة إلا أن الشبهة في باب الخبر في ثبوته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم واتصاله بهذا المعنى صار الخبر على ثلاثة أقسام قسم
 صح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت منه بلا شبهة وهي
 المتواترة وقسم فيه ضرب شبهة وهو المشهور وقسم فيه احتمال
 وشبهة وهو الأحاد والمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة لا يتصور
 واقفهم على كذب أكثرهم واتصل بك هكذا أمثاله نقل القرآن
 وأعدا الركايات مقادير الزكاة والمشهور ما كان أوله كالأحاديث
 أشهر في العصر الثاني والثالث وتلقته الأمة بالقبول فصارت متواترة
 حتى تصل بك وذلك مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم على الخف والرجم في باب الزنا
 ثم المتواتر يوجب العلم القطع ويكون ردة كفر والمشهور يوجب علم
 الطائفة ويكون ردة بدعة ولا خلاف بين العلماء في لزوم العمل بها
 وإنما الكلام في الأحاد فنقول خبر الواحد هو ما نقله واحد عن واحد
 وأحد عن جماعة أو جماعة عن أحد أو عدة للعد إذا التبطل حد المشهور
 وهو يوجب العمل به في الأحكام الشرعية بشرط إسناده الرواي وعلمه
 وضبطه وعقله اتصاله بك فذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم

[illegible]

السُّنَّةُ

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

سقط آواز ای
الرسول صلی اللہ علیہ وسلم
الغنیۃ فی سیرت النبی
فی سیرت النبی
وکان مشرقاً

الاجماع

ان سب سے بڑا مسئلہ ہے

[illegible]

30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523
 524
 525
 526
 527
 528
 529
 530
 531
 532
 533
 534
 535
 536
 537
 538
 539
 540
 541
 542
 543
 544
 545
 546
 547
 548
 549
 5

[illegible]

الأصل الثالث	٨٢	الاجتماع
--------------	----	----------

من فاستعمله في الصلاة على
 عبادته لوجوب القراءة عليه
 والقراءة في الصلاة على
 عبادته لوجوب القراءة عليه
 والقراءة في الصلاة على
 عبادته لوجوب القراءة عليه

سكانت الشبيبة في تلك الحقبة
والتي كانت على بساطة في
اللباس والهيئة والخلق ومن اشكال

[illegible]

الشكرية
 على
 قوله لا يسكن فنان السلام
 بالضم
 لان

إذا كان
الاستقلال هو الدين

بجمله
الاشعي و ذلك لا يتفاوت بيننا
الجل والجله كذا في العدد ١٢
الابر و عليه ما هو مسمى جاريه اخبر
الاشعي و عليه ما هو مسمى جاريه اخبر

واجتهد وقال اني ففقت
 عجل العجل فية شبة في سقوا الحدا
 عجل العجل فية شبة في سقوا الحدا
 عجل العجل فية شبة في سقوا الحدا

الاشتباه في الولد بالزوجة
 ثبت نسب الاشتباه بقطع الحد وبذلك لا
 يمكن حكم النسب لان ما يثبت النسب فيه
 لا يوجب ثبوت النسب لان ما يثبت النسب فيه
 لا يوجب ثبوت النسب لان ما يثبت النسب فيه

[illegible]

والشائعين ويروى يقول احمد والاذناني
والشافعي وروى ابي حنيفة عن ابي كزافي المصنف
الصلوة والسلام فاس بهذا القياس لانه عليه
الاعضاء لا يفيض الوضوء فاذا كانا على سائر
الشيئين في وجه الجماعة كذا في البدن
في الصلاة يستقيم الاسناد وروى ان عمر
بن الخطاب كان يقول في الصلاة والسلام
في القياس انهم من الان يخففون

من قوله الحمد لله الذي افادنا من هذه
 القياسات بوجه العدل والكتاب والسنن
 لا تكمل عليه بول الدليل والاحتياط ودل على انه
 مؤيد بتوفيقه لما زاد من الكتاب والسنن
 مؤيد للعدل عند عدم قوله في دفع البهتان
 كذا في العدد ١٢ من الافعال عندنا في
 احوالهم وادرس الفرق بين جملتهم
 من الرواية ١٢ من قوله في الفرق كان
 ان موجب فرق صدق تأويل من الكلام
 او مثبتا استغناها كان تصديقا لافعالها
 زيدا ولم يغير في الجواب ما بعد التفتي
 لما بعد البقرة وموجب في الجواب ما بعد
 كان او جازا فان قيل لم يغير في الاثر
 فتدبر بعد ما كان لا يغير في الاثر
 فتدبر وقد ياتي في الفتاوى ١٢ من قوله
 قوله في الاستشهاد في الفتاوى ١٢ من قوله
 الكثرة ابن الصباغ في الاثر ١٢ من قوله

الأصل الرابع
 ٨٢
 القياس
 قال جتهد برأيي فصوره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله الذي فني رسول الله على ما يحب ويرضى أن امرأة ختمية أتت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن أبي كان شيخا كبيرا أدركه الحج ولا يستمسك على الرحلة فيعجز بي أن أحج عنه قال عليه السلام أرايت لو كان على أبيك دين فقصيته أما كان يحزنك فقالت بلى فقال عليه السلام فدين الله أحق وأولى الحق رسول الله عليه السلام الحج في حق الشيخ الفاني بالحق والماله وأشار إلى علة مؤثرة في الجواز وهي لقضاء وهذا هو القياس وروى ابن الصباغ وهو من سادات أصحاب الشافعي في كتابه المسمى بالشامل عن قيس بن طلق بن علي أنه قال جاء رجل إلى رسول الله عليه السلام كأنه بدوي فقال يا نبي الله ما ترى في مسير الرجل ذكره بعد ما توصأ فقال هل هو إلا بضعة منه وهذا هو القياس وسئل ابن مسعود عن تزوج امرأة ولم يستمر لها مهر وقدمات عنهما زوجها قبل لدخول فاستمهل شهر ثم قال جتهد فيه برأيي فان كان صوابا فمن الله وإن كان خطأ فمن

في الباب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 من صلى ركعتين من غير الفجر كان حقا لله يوم القيامة
 في الباب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 من صلى ركعتين من غير الفجر كان حقا لله يوم القيامة
 في الباب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 من صلى ركعتين من غير الفجر كان حقا لله يوم القيامة

الأصل الرابع

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الرابع

بحث
في تعريف القياس
الشعري

[illegible]

القياس	٨٨	الأصل الرابع
--------	----	--------------

[illegible]

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

الأصل الرابع

٨٩

القياس

بالسنة في قوله عليه الصلاة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً
وقاعداً او راكعاً او ساجداً انما الوضوء على من نام مضطجعا فانه اذا نام
مضطجعا استرخت مفاصله جعل سترحاء المفاصل علة فيتعدي الحكم
بهذه العلة الى النوم مستندا ومتكئا الى شيء لو ازيل عنه لسقط وكذلك
يتعدى الحكم بهذه العلة الى الانعاش والسكر كذلك قوله عليه السلام
توضئي وصلي وان قطر الدم على الجصير قطراً فانه دم عرق انفجر
جعل نفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة الى الفصد والحجامة
ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغرة علة لولاية الالب في
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغيرة لوجوه العلة والبلوغ عن
عقل علة لولاية الالب في حق الغلام فيتعدي الحكم الى الجارية
بهذه العلة وانفجار الدم علة الانتقاض للطهارة في حق المستحاضة
فيتعدى الحكم الى غيرها لوجوه العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين
أحد هما ان يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الأصل والثاني
ان يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا ان الصغرة علة لولاية
الانكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الانكاح في حق الجارية لوجود

العلة المعلومة بالسنة

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

قوله عليه الصلاة والسلام فانما اذا...

[illegible][illegible][illegible]

الأصل مع الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادها في الحكم وإن
اختلفا في غير هذه العلة وحكم القياس الثاني فسادة بممانعة
التجسيع والفرق الخاص هو بيان أن تأثير التصرف في ولاية التصرف
في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس قياس القسم الثالث
وهو القياس بعلة مستنبطة بالوأي والاجتهاد ظاهر وتحقيق
ذلك إذا وجدنا وصفاً مناسباً للحكم هو مجال يجب ثبوت الحكم
ويشقاضه بالنظر إليه وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع
يضاف لحكمه للمناسبة لا لشهادة الشرح بكونه علة ونظيرة
إذا رأينا شخصاً أعطى فقيراً رادها غلب على الظن إن إعطاءه للفقير
حاجة الفقير وتحصيل مصلح الثواب ذاعرف هذا فنقول إننا
وصفاً مناسباً للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع يغلب
بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل
عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر إذا غلب على ظنه أن
يقربه ماء لم يجز له التيمم وعلى هذا مسائل الفقهاء وحكم هذا
القياس أن يبطل بالفرق المناسب عند وجود مناسب وسواء

بحث العلة
المعلومة بالرأي
والاجتهاد

والقياس مع الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادها في الحكم وإن اختلفا في غير هذه العلة وحكم القياس الثاني فسادة بممانعة التجسيع والفرق الخاص هو بيان أن تأثير التصرف في ولاية التصرف في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس قياس القسم الثالث وهو القياس بعلة مستنبطة بالوأي والاجتهاد ظاهر وتحقيق ذلك إذا وجدنا وصفاً مناسباً للحكم هو مجال يجب ثبوت الحكم ويشقاضه بالنظر إليه وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع يضاف لحكمه للمناسبة لا لشهادة الشرح بكونه علة ونظيرة إذا رأينا شخصاً أعطى فقيراً رادها غلب على الظن إن إعطاءه للفقير حاجة الفقير وتحصيل مصلح الثواب ذاعرف هذا فنقول إننا وصفاً مناسباً للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع يغلب بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر إذا غلب على ظنه أن يقربه ماء لم يجز له التيمم وعلى هذا مسائل الفقهاء وحكم هذا القياس أن يبطل بالفرق المناسب عند وجود مناسب وسواء

في القياس مع الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادها في الحكم وإن اختلفا في غير هذه العلة وحكم القياس الثاني فسادة بممانعة التجسيع والفرق الخاص هو بيان أن تأثير التصرف في ولاية التصرف في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس قياس القسم الثالث وهو القياس بعلة مستنبطة بالوأي والاجتهاد ظاهر وتحقيق ذلك إذا وجدنا وصفاً مناسباً للحكم هو مجال يجب ثبوت الحكم ويشقاضه بالنظر إليه وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع يضاف لحكمه للمناسبة لا لشهادة الشرح بكونه علة ونظيرة إذا رأينا شخصاً أعطى فقيراً رادها غلب على الظن إن إعطاءه للفقير حاجة الفقير وتحصيل مصلح الثواب ذاعرف هذا فنقول إننا وصفاً مناسباً للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الإجماع يغلب بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر إذا غلب على ظنه أن يقربه ماء لم يجز له التيمم وعلى هذا مسائل الفقهاء وحكم هذا القياس أن يبطل بالفرق المناسب عند وجود مناسب وسواء

في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

الاصول الرابع ٩٢ القياس

صوم رمضان لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
القضاء بد من التعيين الا ان التعيين لم يثبت من جهة الشرع
في القضاء فلذلك يشترط تعيين العبد هنا وجدا لتعيين من جهة
الشيء فلا يشترط تعيين العبد اما القلب فنوعان احدهما ان يجعل
ما جعله المعلن علة للحكم معلولا لذلك الحكم ومثاله في الشرعية
جزيان الربوا في الكثير يوجب جزيانه في القليل كالاثمان فيجر
بيع الحفنة من الطعام بالحفتين منه قلنا لا بل جزيان الربوا في
القليل يوجب جزيانه في الكثير كالاثمان كذلك في مسألة الملتح
بالحرم حرمة اتلاف النفس يوجب حرمة اتلاف الطرف كالصيد
قلنا بل حرمة اتلاف الطرف يوجب حرمة اتلاف النفس كالصيد
فاذا جعلت علة معلولة لذلك الحكم لا تتبع علة له لاستحالة ان
يكون الشيء الواحد علة للشيء ومعلولا له النوع الثاني من القلب
ان يجعل السائل ما جعله المعلن علة لما ادعا من الحكم علة
لضد ذلك الحكم فيصير حجة للسائل بطلان كان حجة للمعلن
مثاله صوم رمضان صوم فرض فيشترط التعيين له كلقضاء

منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

بحث
تقسيم القلب
على قسمين

منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز
منه في قوله لا يجوز بد من التعيين من العبد كلقضاء قلنا لا يجوز

الأصل الرابع

قلنا لما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم
 له كالقضاء وآما العكس فعني به أن يتمسك بالسائل بأصل المعيل
 على وجه يكون المعيل مضطراً إلى وجه المفارقة بين الأصل والفرع
 ومثاله الحلي أعدت للابتدال فلا يجب فيها الزكاة ككتاب ليد له
 قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكاة في حلي الرجال ككتاب
 البديلة وآما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً لا يلبس
 لذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزمحين اختلاف الدين
 المر على النكاح فيفسد كما رتلاد أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام
 لمة لزوال الملك قلنا الإسلام عهداً عاصماً للملك فلا يكون
 مؤثراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرية أنه حر قادر
 على النكاح فلا يجوز له الأمة كما لو كانت تحت حرة قلنا وصف كونه
 ثراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم الجواز
 ما النقص فيشمل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية
 لتمام قلنا ينقص بغسل الثوب والأناة وآما المعاصر ضحية
 مثل ما يقال المسح ركن في الوضوء فليس تثليثه كالغسل

بحسب
العكس فساد الوضع
والانقض

الأصل الرابع ٩٥ القياس
 قلنا لما كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم
 له كالقضاء وأما العكس فنحن به أن يتمسك لتساوي الأصلين
 على وجه يكون المصل مضطراً إلى وجه المفارقة بين الأصل والفرع
 ومثاله الحلي أعدت للابتداء فلا يجب فيها الزكاة كتاباً لمبدئه
 قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا يجب الزكاة في حلي الرجال كتاباً
 لمبدئه وأما فساد الوضع فالمراد به أن يجعل لعله وصفاً لا يليق
 بذلك الحكم مثاله في قولهم في إسلام أحد الزمحين اختلاف الدين
 المأ على النكاح فيفسد كما رتداً أحد الزوجين فإنه جعل الإسلام
 لمة لزوال الملك قلنا الإسلام عهداً عاماً للملك فلا يكون
 موقفاً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحرية أنه حرّ قاهر
 على النكاح فلا يجوز له الأمة كما لو كانت تحت حرة قلنا وصف كونه
 تراً قادراً يقتضي جواز النكاح فلا يكون موقفاً في عدم الجحواً
 ما ينقض فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية
 لتمام قلنا ينقض بغسل الثوب والأناة وأما المعارض
 مثل ما يقال المسمركن في الوضوء فليس تثليثه كالغسل

ونبين انما الغرض من الامر لان احواله بالابق
 يستعمل للعبد فاذا اتصل به الا بالاق يعبر
 على وفق استعماله ويعبر العبد اذا عمل
 له فيضاب التلف الى الستمل والما فيضاب
 السامى فتمتار بعض شائغنا الشاويين
 ومعهم الله تعالى لعلنا السامى في
 يوم العدم ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠

احسن الحواسي
 اصول الشاش
 لموليننا المولى محمد
 بركت الله على المولى

السبب
ملكو القفار والنقل فافهم
قوله من الدابة أي من خروج الدابة وخروج
الطير من السبب فكان كل واحد من القوس والكل
سبب الخروج والذباب الملك لا يهاب في الحكم
قوله يفتاح الحكم أي إلى الحكم يفتاح
ويثبت سبب السبب في الصورة
مكملت أولى بالطول والعمق
قوله الدابة في بعض المواضع على أن قد سبب
الذكوته كذا في بعض المواضع على أن قد سبب
لا يفتاح إلى سبب السبب في الصورة
لقتله وإنما لا يفتاح لأن سبب السبب في الصورة
باعتباره وهو صالح لا سبب في الصورة
فلا يكون مضافا إلى السبب في الصورة
لا سبب في الصورة لأن سبب السبب في الصورة
يفتاح إلى سبب السبب في الصورة
فعل الأبطال في الحكم حاصل
قوله الدابة في بعض المواضع على أن قد سبب

بحث
الفرق بين السبب
والعلة

الأصل الرابع

94

القياس

فلما المسمركن فلا يسنّ تشليته كسبح الخف التيم فصل
الحكم يتعلق بسببه ويثبت بعلة ويوجد عند شرطه فالسبب
ما يكون طريقاً إلى الشيء بواسطة كالطريق فإنه سبب للوصول
إلى المقصد بواسطة المشق الحبل سبب للوصول إلى الماء بلا دلاء
فعلى هذا كل ما كان طريقاً إلى المحم بواسطة يسمى سبباً له شيئاً
ويسمى بواسطة علة مثاله فتح باب لا صطبل والقفص و
حل قيد العبد فإنه سبب للتلف بواسطة توجد من
الكتابة والطير والعبد السبب مع العلة إذا اجتمعا أيضاً والحكم
إلى العلة دون السبب إلا إذا تعذر رت الإضافة إلى العلة فيضاف
إلى السبب حينئذ وعلى هذا قال أصحابنا إذا رفع السكين
إلى صبي فقتل به نفسه لا يضمن ولو سقط فزبد الصبي فحرقه
يضمن ولو حبل الصبي على دابة فسيئها فحالت يمته ويسرة
فسقط ومات لا يضمن ولو دل إنساناً على مال الغير
فسرقه أو على نفسه فقتله أو على قافلة فقطعت
عليهم الطريق لا يجب الضمان على الدال وهذا

[illegible]

القياس

بِحَثِّ كَوْنِ
السَّبَبِ تَأْرَةً بِمَعْنَى
الْعِلَّةِ

العلقة

[illegible]

و بعد از آنکه گفت فان
 قلت ما لك شيئا يخبرني
 عن سبب الكفارة عباد
 بينا ان الحسين
 وذكر و اني بيان سبب
 ان الحسين سبب الكفارة
 لما قلت لا تتاني بينا لا اختلاف
 في ذلك فثبت قيل سبب مجازاة
 في الكتاب مشروعا و ثبت فقال
 عليه الكفارة لان الحسين قتال
 الى الحسين فيقال كفارة
 كذا قيل **قوله** فان
 يكون سببا لان من شأن
 العلة ان يكون العلة مقتضية
 لوجود المعلول و بما مقتضاها ضرورة
 و وجوب بامد العلة و الاختصاص
 بالمعلول و ان لا يعدل و لا يتغير

[illegible]

الأصل الرابع

القياس

عند تعدد الأطلوع على حقيقة العلة يتسيرا للامر على المكلف
ويسقط به اعتبار العلة ويذكر الحكم على السبب ومثاله في
الشرعيات النوم الكامل فانه لما اقيم مقام الحدث سقط
اعتبار حقيقة الحدث ويذكر الا تقاض على كمال النوم وكذلك
الخلوة الصحيحة لما اقيمت مقام الوطى سقط اعتبار حقيقة
الوطى فيذكر الحكم على صحة الخلوة في حق كمال المهر وتزويج
العداء وكذلك السفر لما اقيم مقام المشقة في حق الرخصة
سقط اعتبار حقيقة المشقة ويذكر الحكم على نفس السفر حتى ان
السلطان لو طاف في اطراف مملكته يقصد به مقدر السفر كان
له الرخصة في الاطوار والقصور وقد يسمى غير السبب سببا مجازا
كاليمين يسمى سببا للكفارة وانها ليست بسبب في الحقيقة
للسبب ينافي وجود السبب اليمين ينافي في وجوب الكفارة فان الكفارة
ينما تجب باليمين وبه وينتهي اليمين كذلك تعليق الحكم بالشروط
الطاهر والعقار يسمى سببا مجازا وانه ليس بسبب في الحقيقة
لما ثبتت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجوب الشرط فلا يكون سببا

[illegible]

الأصل الرابع

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ

بِسْمِ اللَّهِ

السبب بعد وجود البول الجواب
في قولهم ان البول الجواب

[illegible]

والدكتور في
يعني الكتاب ان الموانع
فمنه الآتيه منها ما ذكره
والخامس ما يمنع تمام الحكم بالرؤية
لا يقال الموانع والآثار في الغرض
يعني الكتاب ان الموانع والآثار في الغرض
العلل لا نقول بذا واصل في الغرض
المرجع فيما ذكره العلم بوجود العلة
منع واصل الحكم لعدم كفاها الحكم كذا في
عدم الحكم اي لعدم كفاها الحكم كذا في
المنهاج ١٢
اي يمنع ابتداءه بتامها لانها تنافي
ان كونها لا تنافي كذا في العلة ١٢
منها كذا لانها لا تنافي لانها تنافي
منها قول علة لانها لا تنافي لانها تنافي
باعتبارها بالان والبيان

والدكتور في
يعني الكتاب ان الموانع
فمنه الآتيه منها ما ذكره
والخامس ما يمنع تمام الحكم بالرؤية
لا يقال الموانع والآثار في الغرض
يعني الكتاب ان الموانع والآثار في الغرض
العلل لا نقول بذا واصل في الغرض
المرجع فيما ذكره العلم بوجود العلة
منع واصل الحكم لعدم كفاها الحكم كذا في
عدم الحكم اي لعدم كفاها الحكم كذا في
المنهاج ١٢
اي يمنع ابتداءه بتامها لانها تنافي
ان كونها لا تنافي كذا في العلة ١٢
منها كذا لانها لا تنافي لانها تنافي
منها قول علة لانها لا تنافي لانها تنافي
باعتبارها بالان والبيان

الاصل الرابع

١٠٢

القياس

الفطر ليس بمؤنه وبلي عليه باعتبار السبب يجوز التعجيل
حتى جازاؤها قبل يوم الفطر سبب وجوب اعتدال الاراضي
النامية بحقيقة الربيع وسبب وجوب الخراج الاراضي الصالحة
للزراعة فكانت نامية حكما وسبب وجوب الوضوء الصلوة عند
البعض لهذا وجب الوضوء على من وجب عليه الصلوة ولا وضوء
على من لا صلوة عليه قال لبعض سبب وجوب الحدث وجوب
الصلوة شرط وقد روي عن محمد ذلك نظرا وسبب وجوب الغسل
الحيض النفاس الجنابة فصل قال القاضي الامام ابو زيد الموانع
اربعة اقسام مانع يمنع انعقاد العلة وقائع يمنع تمامها وموانع
يمنع ابتداء الحكم وقائع يمنع دواؤه نظرا لاول بيع المحرم
والميتة والدم فان عدم المحلقة يمنع انعقاد التصريح علة
له فادة الحكم وعلى هذا اسائر التعليقات عندنا فان التعليق
يمنع انعقاد التصرف قلة قبل وجود الشرط على
ما ذكرناه ولهذا لو حلف لا يطلق امراته فعلى طلاق
امراته بدخول الدار لا يحنث ومثال الثاني

بحث
كون الموانع
ارابعة

انما يوجد في علة فاداهما كذا في العلة
في العلة ١٢
الابوابين في قوله علة فان
الشرط حال بين وبين المحل فاداهما كذا في العلة
لو حلف ان لا يطلق امراته فعلى طلاق
بدخول الدار لا يحنث لادامه كذا في العلة
لعدم علة كذا في العلة كذا في العلة

انما يوجد في علة فاداهما كذا في العلة
في العلة ١٢
الابوابين في قوله علة فان
الشرط حال بين وبين المحل فاداهما كذا في العلة
لو حلف ان لا يطلق امراته فعلى طلاق
بدخول الدار لا يحنث لادامه كذا في العلة
لعدم علة كذا في العلة كذا في العلة

في اللغة ولم يذكر السلب لعدم كونه
سلك الاحكام الكلف بالاتباع
العبد ومكروه لا يتركه وقد قيل اذا
قطع من يديه كان في قوله تعالى واذا
عظمت فاصطفاوا اولادكم منكم
منزيبا وقربا والواجب ان
تجانب الغرض والحصول
والنقل كذا في كون
الظن كذا لا طين الا ان
الظن كذا في قوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم
الرياسة اذا غلبت
عادل حاله الطاعة حتى
قيام الدلالة والادب
المعصية او الفعل
وكان كان
العينان
يؤيدان
تدبر منه
عبد الله
الحواس
الشأن على اصول
محدث كذا
الفتى على
واضح

في اللغة ولم يذكر السلب لعدم كونه
سلك الاحكام الكلف بالاتباع
العبد ومكروه لا يتركه وقد قيل اذا
قطع من يديه كان في قوله تعالى واذا
عظمت فاصطفاوا اولادكم منكم
منزيبا وقربا والواجب ان
تجانب الغرض والحصول
والنقل كذا في كون
الظن كذا لا طين الا ان
الظن كذا في قوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم
الرياسة اذا غلبت
عادل حاله الطاعة حتى
قيام الدلالة والادب
المعصية او الفعل
وكان كان
العينان
يؤيدان
تدبر منه
عبد الله
الحواس
الشأن على اصول
محدث كذا
الفتى على
واضح

الأصل الرابع

١٠٢

القياس

بذلك لكونه مضطربا بين الفرض والنقل فصا وصافي حق العمل
حتى لا يجوز تركه ونقله في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد
به جزما وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالأية
المؤولة والصحيح من الأحاد وحكمة ما ذكرنا والسنة عبارة
عن الطريقة المسلوكة المرسية في باب الدين سواء كانت من قول
صلوات الله عليه وسلم أو من الصحابة قال عليه السلام عليكم بسنة
وسنة الخلفاء من بعدى عضا عليها بالواجد حكمها ان يطالب
المراء باحسانها ويستحق الاثمة بتركها الا ان يتركها بعد النقل
عبارة عن الزيادة والغنية تسمى نقلها لانها زيادة على ما هو المقصود
من الجهاد وفي الشرع عبارة عما هو زيادة على الفرائض والواجبات
وحكمه ان يثبت المراء على فعله ولا يعاقب بتركه النقل والتطوع
نظير فصل العزيمة هي القصد اذا كان في نهاية التوكادة
ولهذا قلنا ان العزم على الوطئ عود في باب الظهار لانه كما هو
فجاز ان يعتبر موجودا عند قيام الدلالة ولهذا لوقا العزم يكون
حالفا وفي الشرع عبارة عما يلزمنا من الاحكام ابتداء سميته عزيمة

في اللغة ولم يذكر السلب لعدم كونه
سلك الاحكام الكلف بالاتباع
العبد ومكروه لا يتركه وقد قيل اذا
قطع من يديه كان في قوله تعالى واذا
عظمت فاصطفاوا اولادكم منكم
منزيبا وقربا والواجب ان
تجانب الغرض والحصول
والنقل كذا في كون
الظن كذا لا طين الا ان
الظن كذا في قوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم
الرياسة اذا غلبت
عادل حاله الطاعة حتى
قيام الدلالة والادب
المعصية او الفعل
وكان كان
العينان
يؤيدان
تدبر منه
عبد الله
الحواس
الشأن على اصول
محدث كذا
الفتى على
واضح

الأصل الرابع

بحث
بيان الرخصة لغة
وشرعا

لاونها في غاية العكادة لوكادة سببها وهو كون الامر مفترض
 الطاعة بحكم انه الهنا ونحن عبيده واقسام العزيمة ما ذكرنا
 من الفرض الواجب اما الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة
 وفي الشرع طرف الامر من عسر الى يسر بواسطة عدل في المكلف
 وانواعها مختلفة واختلاف اسبابها وهي عذار العباد في العاقبة
 تقول الى نوعين احدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة
 العفو في باب الجنابة وذلك نحو اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمينا
 القلب عند الاكراه وسبب النبي عليه السلام اذ قال لمسلم
 وقتل النفس ظلما وحكمة انه لو صبر حتى قتل يكون ما جحد الامتناع
 عن الحرام تعظيما للنهي لشارع عليه السلام والنوع الثاني تغيير صفة
 الفعل بان يصير مباحا في حقه قال الله تعالى فمن اضطر في خصية
 وذلك نحو الاكراه على اكل الميتة وشرب الخمر وحكمه انه
 لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون اثما بامتناعه عن المباح
 وصار قاتل نفسه فصل الاحتجاج بدلائل انواع منها
 الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم مثال القى

في بيان غلظه للذي ما تنجوا على من يدعي
 في أنفسكم فربما ينقض انما يلزم
 ان الساعى في ذنب مالا ينفع الناس
 ولا يزال يذنب مالا ينفع من قوله ان
 الجمل اذا تلاطمت فيه الاموات على بعض حتى يكون
 المعدن في غير ذلك لا تحس فاعلموا ان
 السائل الذي لا يدعي ان
 المال ليس على ان
 في انفسكم فربما ينقض انما يلزم

مراة المباحث أصول الشاشي مع حاشيته احسن الحواشي

م.م	مضمون	م.م	مضمون	م.م	مضمون	م.م	مضمون
٢	في ترجمة المحشي	٢٩	عبارة النص وإشارته	٥٦	كون ثم للتراخي	٨١	القياس
٥	كون أصول الفقه أربعة	٣٠	كوزدلالة النص على الحكم	٥٤	وضع بل لتدراك الغلط	٨٥	كون شرط القياس خمسة
٦	العام والخاص	٣٢	المقتضى	٥٨	كون لكن للاستدراك	٨٤	تعريف القياس الشرعي
٤	تقسيم العام إلى القسمين	٣٢	كون القبول كناية في باب البيع	٥٩	كون أو لا حيد المذكورين	٨٨	العلة المعلومة بالكتاب والسنة
٨	عموم كلمة ما	٣٣	الأمر	٦٠	كون أو بمعنى حتى	٩٠	العلة المستفيدة بالأجماع
٩	العام المخصوص من البعض	٣٣	تحقيق موجب الأمر	٦١	أفادة حتى بمعنى للغاية	٩١	العلة المعلومة بالرأي الخ
١٠	المطلق إذا لم يكن العمل به الخ	٣٥	في أن لا مراه يقتضيه التكرار	٦٢	وضع إلى لاستهزاء الغاية	٩٢	توجه الأصول على القياس
١١	جواز التوضي بماء الزعفران	٣٦	تكرار العبادات بتكرار أسبابها	٦٣	كون على الإلزام وفي اللطف	٩٣	القول بسبب العلة
١٢	المشترك والمؤول	٣٤	المطلق والمقيد	٦٤	وضع الباء للإلصاق	٩٣	القلب
١٣	الحقيقة والمجاز	٣٩	أحد نوعي المأمورية	٦٤	بيان التقرير والتفسير	٩٥	العكس فساد الوضع للنقض
١٦	تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام	٤٠	كون المأمورية في حق الحسنين	٦٨	بيان التغيير	٩٦	الفرق بين السبب والعلة
١٤	كون المجاز خلفاً عن الحقيقة	٤١	كون الواجب بالأمر نوعين	٤٠	كون الاستثناء من بيان التغيير	٩٤	كون السبب تارة بمعنى العلة
١٨	تعريف طريق الاستعارة	٤٢	الاداء القاصر	٤١	بيان الضرورة والحال	٩٩	تعلق الأحكام بأسبابها
١٩	تفريع الأحكام على قسمي الاستعارة	٤٢	القضاء ونوعيه	٤٢	بيان العطف	١٠٢	كون الموانع أربعة
٢٠	الصريح والكناية	٤٦	النهى	٤٣	السنة	١٠٣	بيان معنى الفرض
٢١	الظاهر النص المفسر بالحكم	٤٤	النهى عن الأفعال المحسنة	٤٣	إيجاب المتواتر العلم القطع	١٠٣	بيان الغريزية
٢٢	وجوب العمل بحكم الظاهر النص	٤٩	طريق معرفة المراد بالنص	٤٥	تقسيم الراوي	١٠٥	بيان الرخصة
٢٣	ترجيح المفسر على النص	٥٠	أمثلة معرفة المراد بالنص	٤٦	شرط العمل بخبر الواحد	١٠٦	أن لا يحتاج بلا دليل أنواع
٢٣	الخفي والمشكل والمجمل	٥١	كون القى ناقضاً للوضوء	٤٤	ترك العمل بخبر الواحد	١٠٤	أن الخبر لا خمس فيه
٢٥	ما يترك به الحقيقة	٥٢	التمسكات الضعيفة	٤٨	الأجماع		
٢٦	ترك الحقيقة بدلالة في الخ	٥٣	حروف المعاني	٤٩	كون الأجماع على أربعة أقسام		
٢٤	ترك الحقيقة بدلالة من قبل الخ	٥٣	كون الأول للجمع الفاء للتعقيب	٨٠	عدم القائل بالفصل		
٢٨	ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام	٥٥	استعمال الفاء لبيان العلة	٨١	بيان الواجب على المجتهد		

تم فهرس
الكتاب